مجلة جامعة طبرق للعلوم الاجتماعية والإنسانية

مجلة علمية محكمة تصدر ربع سنوياً

الحكومة الإلكترونية وانعكاساتها على غاية الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي

استطلاع آراء المُحاسبين والمراقبين بالمجلس البلدي وديوان المحاسبة طبرق نموذجاً

د.عبدا لرازق جبريل محمد ضيف الله

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طبرق

Abdulrazigg@yahoo.com

أ. طارق عبدالحميد مصباح

محاضر بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طبرق

Sandtm2016@gmail.com

العدد العاشر

أبريل 2022

المستخُلص:

هدفت الدراسة التعريف بالحوكمة الإلكترونية وانعكاساتها على تحقيق غاية الحوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي ، ولتحقيق أهداف الدراسة ، استخدم المنهج الوصفي التحليلي ، واستمارة الاستبيان كأداة للدراسة ، و تم أخذ عينتين عشوائيتين مُستقلتين من مجتمع الدراسة المكون من العاملين في القطاع العام في مجال المحاسبة والرقابة، الأولى تكونت من **(15)** موظفًا يعملون في المجال المحاسبي، و الثانية من **(15)** موظفًا يعملون في مجال الرقابة المالية، استخدمت الدراسة الحوكمة الإلكترونية كمتغير مُستقل ، بينما المتغير التابع كان الحوكمة الرشيدة.

وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج، أهمها: يمكن للحكومة الإلكترونية أن تكون استراتيجية لها دوراً فعالاً في تحقيق غاية الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي، مع التأكيد على وجود بعض المُتطلبات لكي يكتب لها النجاح .

وكانت من أهم التوصيات: العمل على زرع ثقافة مفهوم الحكومة الرقمية ، و توفير البنية التحتية اللازمة لتكون قوية الأركان؛ لما لهذا من دور في تحسين إجراءات الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي ، إجراء المزيد من الدراسات التطبيقية من قبل المُهتمين بالحُكومة الالكترونية و الحُوكمة الرشيدة.

الكلمات الدالة: الحُكومة الإلكترونية، الحُوكمة الرشيدة.

Abstract:

The study aimed to identify the E-governance and its implications for achieving the goal of Good Governance in the Libyan public sector ,and to achieve the goals of study ,the research used the descriptive analytical approach, The questionnaire was used as a tool for the study, which was applied to the study population, which consisted of workers in the public sector in the accounting and control aspects, Two independent random samples were taken. The first consisted of (15) employees working in the accounting field, and (15) employees working in the field of financial control. The study used the E-governance as an independent variable ,while the dependent variables included The Good Governance.

The study came to some important conclusions: The results of the study indicated that The E-governance provides the technological skills necessary for achieving the goal of Good Governance in a realistic way and makes it more effective and accurate , While emphasizing that there are some requirements in order to succeed in this.

The study offered some recommendations: The culture of the concept of digital government must be implanted, and the necessary infrastructure must be provided to be strong, Because of this role in improving the procedures of good governance in the Libyan public sector, Conducting more applied studies by those interested in e-government and good governance.

Key words: The E-government and Good Governance

الإطار العام للدراسة

أولاً: المُقدمة: استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(ICTs) في تطوير وتحسين وتدبير الشؤون العامة للدولة، بإنجاز الخدمات الحكومية الرسمية سواءً بين الجهات الحكومية أو بين المُتعاملين معها، بطريقة مُعلوماتية تعتمد على الانترنت وتقنياتها؛ و وفقاً لضمانات أمنية مُعينة تحمي المُستفيد والجهـــة صاحبة الخدمة، هذا يعني و يُشير إلى مفهوم الحكومة الالكترونية ، ويعني كذلك الانتقال من التطبيقات الحكومية التقليدية التي كان هدفها الأول رفع الكفاءة الداخلية للمؤسسة إلى استراتيجيات الحكومة الالكترونية، التي يكمن هدفها في خدمة ثلاث مكونات؛ كانت الحكومات قد تجاهلتها سابقاً، **هـي: المواطن، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني** ،ومن هنا يأتي الاهتمام بزرع ثقافة الحكومة الالكترونية على مستوى الدولي والمحلي، لكونها الأساس و الأكثر أهمية في مُعالجة واصلاح الحكومة تُكنلوجياً، ومن شأن تطبيقاتها المُخططة جيداً أن تحقق قفزات في نظام أكثر كفاءة وحكومة ذات شفافية وخاضعة للمساءلة، وتُمكن المواطن من النهوض والمُشاركة بالحكم الرشيد،" من خلال مُشاركة أفراد المجتمع في مُعالجة السلبيات عن طريق تيسير استطلاع رأى المواطنين في شئون الإدارة الإلكترونية [(1)]"، و هذا يعني أن الحكومة الالكترونية تشارك الحوكمة – **بالذات الحُوكمة الرشيدة منها**– في مبادئها و أهدافها المُتعارف عليها؛ بل يُمكن اعتبارها أحد مُقوماتها الرئيسة التي تُعزز من قدرتها ومُساهمتها في أي جهد يرمي إلى تحسين الأداء للقطاع العام، والحد من أي نوع من المُخالفات؛ **والتي تتمثل في:** "الانحرافات المالية ، ومخالفة القواعد والأحكام المالية المُنظمة لسير العمل الإداري و المالي بالدولة [(2)]".

ثانياً: مُشكلة الدراسة: الحكومة الالكترونية تتحقق من خلال إدراك حقيقية أن العالم اليوم ومُستجداته جعلت المجتمع مُتقدم ويتميز بوجود ثلاثة شروط أساسية، **هي:** "المسائلة والشفافية

---

(1)أبو عليان، صهيب يوسف ،دور الحكومة الالكترونية في مكافحة الفساد الاداري ،صحيفة دنيا الوطن،(2016)، مُتاح على الرابط: https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/406419.html

(2) القليب، انتصار ، الحكومة الالكترونية مدخل الى التجارة الإلكترونية"، بحث مقدم إلى مؤتمر الاتجاهات المعاصرة لإدارة الحكومية الفلسطينية–جامعة نابلس،(2007).

والحكم الصالح، وهذا تمثل أهم ركائز الحكومة الالكترونية[3]"،والتي يمكن القول في حقها من جانب آخر؛ إنها تُمثل جوهر مبادئ الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ "،وبناءً عليه تكمن مُشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما أثر تطبيق الحُكومة الإلكترونية وانعكاساتها على غاية الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي؟.

ثالثاً: أهداف الدراسة: للدراسة حزمة من الأهداف، منها: التعرف على الأُسس النظرية للحكومة الالكترونية و الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ ؛ كما لدراسة هدف آخر؛ و هو معرفة أثر تطبيق للحكومة الالكترونية على غاية الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ و الوصول إلى مُقترحات وتوصيات يؤمل الاستفادة منها .

رابعاً: أهمية الدراسة: تُحاول هذه الدراسة أن تُجسد موثقاً علمياً يتزامن مع الاتجاه المُعاصر والمُتزايد نحو الارتقاء بأداء القِطاع العامّ بتَحْسِين جودة أدائه ، والتي يأتي في مُقدمتها الاهتمام بتطبيق الحُوكمة الرشيدة، والمُشاركة الفعالة لكل العاملين بالقِطاع العامّ رؤساءً ومرؤوسين ، كما تبرز أهمية الدراسة في تتناولها لموضوعاً حيوياً ومهماً له انعكاساته على تحقيق غاية الحوكمة الرشيدة في القطاع العام من خلال ربطها بمُتغير له اهميته وحداثته، وهو برامج الحكومة الإلكترونية ، ولهذا يمكن أن تقدم تغذية راجعة للقطاع العام الليبي لتطوير أدائه و تحقيق وترسيخ قيم المساواة والشفافية والمساءلة والنزاهة.

خامساً: مُـبررات اختيار موضوع الدراسة: نتيجة للمُستجدات التي عرفتها ليبيا، وتزايد الدعوات المُطالبة بمعالجة بتفعيل الحوكمة الرشيدة، والحكومة الرقمية؛ خاصة في السنوات الأخيرة، يُحاول الباحثان من خلال هذه الدراسة الوقوف عند هذا الموضوع من خلال التطرق لبرامج الحكومة الإلكترونية من حيث مفهومها و فوائدها وأهدافها و انعكاساتها على غاية الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي.

سابعاً: مُصطلحات الدراسة: المُصطلحات الرئيسية للدراسة تتمثل في الآتي:

---

(3)خالص، مريم، الحكومة الإلكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية،(2013).

1- الحكومة الإلكترونية:"الحكومة الإلكترونية (E-Government) أو الحكومة الرقمية هما مُصطلحان مُستخدمان لوصف تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(ICTs) في الحكم؛ بهدف تحسين الخدمات العامة و زيادة مُشاركة المواطنين في الحكومة الديمقراطية، و جعلها عرضـــة وتستجيب للمساءلة والمحاسبة وذات شفافية، "أي إنها الأكثر انفتاحياً واجتماعياً وتواصلياً وتفاعلياً وتمحوراً، غير أن مصطلح الحكومة الإلكترونية هو التعبير المُهيمن المُستخدم؛ لأنه مُصطلح يُركز على المُستخدم من خلال دمجه ودعمه وتسهيله للخدمات العامة التي يتلقها المواطنين والأعمال، ولأن مفهوم الحكومة الرقمية هو امتداد لنموذج الحكومة الالكترونية، ولهذا فالمُصطلح المُفضل استخدامه هنا هو الحكومة الالكترونية[4]"

2- الغاية: هي نتيجة نهائية أو شيء مرجو؛ وهي مرحلة مُهمة في تحقيق رؤية الاطار الاستراتيجي، و هي المكان الذي نطمح بالدولة (المؤسسة) الوصول إليه، وهو تُمثل وجهة البلاد(المؤسسة)؛ وتحقيقها(الغاية) قد يتطلب عدداً من الأهداف[5].

3-مفهوم الحُوكمة الرشيدة: هو النظم الذي يوجه ويضبط أعمال مؤسسة حكومية ، حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مُختلف الأطراف في المؤسسات وذوي العلاقة، ويضع القواعد والاجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون المؤسسة ، كما يضع الاهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المُتابعة لتقييم ومراقبة الأداء [6] .

*المصدر: مجلة(**ICT Frame**) الالكترونية

([4])Ron. D, E-Government, European Parliamentary Research Service the world bank Group .E-government, (2015),P(1) .Copy Available at: http: www. world bank .org\ pullicsection\egov.htm.

([5]) الهيئة الوطنية التونسية لمكافحة الفساد بالجمهورية التونسية،2016 م، ص(14).

([6]) Organization For Economic Co-Operation and Development ,Using the OECD Principles of Corporate Governance a boardroom perspective ,Paris,(2016),p:15

الإطار المفاهيمي للحكومة الإلكترونية و للحُوكمة الرشيدة و للقِطاع العامّ

الحكومة الإلكترونية بمثابة أسلوب حديث في إدارة الدولة وتدبير الشأن العام لها من خلال التفاعل المُباشر مع المواطنين والاقتراب من احتياجاتهم عبر تمكينهم من الوصول للمعلومات[7]"،"وبذلك اصبح التحول نحو الحكم الالكتروني يمثل بالأساس نموذجاً جديداً ، يستهدف جمهور المواطنين، و يضفي طبع المرونة على الإجراءات الإدارية والتنظيمية، ويبسط عملية المُشاركة والتحاور لإعداد السياسات وتحديد الاولويات والاستراتيجيات الحكومية، بما يضع حد لتعتيم والسرية (عبدالكريم،460:2102)[8]"، "وكذلك هي بمثابة أداة ومقوم تُساهم في تبني وتطبيق عدد من مبادئ حُوكمة القِطاع العامّ – بل يمكن القول كلها؛ إضافة إلى احتمالية المُساهمة في تحقيق اهدافها، فهي تُساهم في الانفتاح والمُشاركة بين الأطراف المعنية في ناصية القرار الوطني، و تضفي قدراً من الشفافية والفاعلية على الأعمال والمهام بالقِطاع العامّ ، كخطوة هامة في تفعيل المُساءلة والمُحاسبة والرقابة الدورية ؛" وفي المُجمل، لقد صارت الحكومة الإلكترونية ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية و اعتبارها تجسيداً للديمقراطية.

الشكل(1): النظرة المتكاملة للحكومة الالكترونية

*المصدر: (www.kullabs.com,2018)

أولاً: الحكومة الإلكترونية: مفهومها – فوائدها – أهدافها:

1-مفهوم الحكومة الالكترونية: ظهرت أفكار الإدارة العلمية؛ و برزت مفهوم الحكومة الإلكترونية وبشكل واضح خلال أوائل التسعينات، كأجندة للإصلاح القطاعات العامة للنظم السياسية الديمقراطية الليبرالية، منذ عهد إدارة الرئيس الأمريكي **(بيل كلينتون)**، بالإضافة إلى أنه تم البدء بالعمل بهذا المفهوم من قبل العديد من الدول،مثل: كندا ونيوزلندا

(7)مؤسسة العربي، مُتاح على الرابط : https://www.alaraby.co.uk/jeel//journalism/2017

(8) عبدالكريم، عشور ،"دور الحكم الالكتروني في مكافحة الفساد الادارية الولايات المتحدة الامريكية أنموذجاً"، مجلة المفكر، العدد(11)، (2012)،ص(460-470).

وأستراليا(Chadwick,2013)[9]، وهنا يمكن القول أن الحكومة الالكترونية؛" هي بمثابة النسخة الافتراضية عن الحكومة الحقيقية الكلاسيكية مع فارق أن الأولى تعيش في الشبكات وأنظمة المعلوماتية والتكنولوجيا وتُحاكي وظائف الثانية التي تتواجد بشكل مادي في أجهزة الدولة [10]"،و بحكم تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICTs) في الحكومة، فقد اصبح هناك اسماً شعبياً لها؛هو الحكومة الإلكترونية (E-G) أو الحكومة الذكية،" وبذلك فإن الحكومة الالكترونية مرادفاً لعمليات تبسيط الإجراءات الحكومية وتيسير النظام البيروقراطي أمام المواطنين من خلال إيصال الخدمات لهم بشكل سريع وعادل في إطار من النزاهة والشفافية والمساءلة الحكومية، مع ضمان سرية وأمن المعلومات المُتناقلة في أي وقت وأي مكان(مركز الخليج للدراسات،2015)[11]"، ولهذا عرفت الحكومة الالكترونية **بأنها**[12]: استخدام المعلومات الحكومية عبر الإنترنت والشبكة العالمية(the world-wide-web) لتقديم الخدمات للمواطنين؛ وهي تشير كذلك إلى الوضع الذي تُحقق فيه الهيئات الإدارية والتشريعية والقضائية جودة أفضل في تقديم الخدمات، وبالتالي هي نظام يقوم على علاقة وثيقة بين مُقومات أربع رئيسية،**هي:** الجمهور، المصادر (الموارد)، التكنولوجيا، المعالجة، ويُمكن بيان النظرة المتكاملة للحكومة الالكترونية في الشكل(**1**) أعلاه:

2-أنواع الخدمات الحكومة الالكترونية: الاستخدام التكاملي الفعال لجميع تقنيات المعلومات والاتصالات بهدف تسهيل العمليات الإدارية اليومية للقطاعات الحكومية(الخدمات العامة)، جعل الحكومة الالكترونية ترتبط بـ(**4**)أنواع من الخدمات حددها مجلة (ICT Frame) المُهتمة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الآتي(13):

([9])Chadwick. A, ,E-government,. Electronic, (2013) Copy Available at: https://www .britannica.com /topic /e-government.

([10]) عجلان، راضي ، من الالكترونية الى الذكية ..فإين مؤسستنا"، مجلة الشروق الالكترونية،،(2013) النسخة مُتاحة على الرابط: http://www.al-sharq.com/news/details

([11]) مركز الخليج للدراسات الحكومة، "الالكترونية تعـزز الشفافية وتبسط الإجـراءات"، (2015)، النسخة مُتاحة على الرابط: http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/b7e87bfa-29dc

([12])Kullabs, Note on Introduction and Goals of E-Governance, (2018),Electronic Copy Available at: https://www.kullabs. com /classes/subjects/ units/lessons/ notes /note-detail/578

([13])ICT Frame, What -is -E-Governance -What- is -the- Type -of- E-Governance, Electronic Copy (……..),Available at: https://ictframe.com/what-is-e-governance-what-is-the-type-of-e-governance/

- **من حكومة إلى لمواطن (G2C):** يشير مُصطلح " من حكومة إلى لمواطن " إلى الخدمات الحكومية التي يحصل عليها مواطني الدولة، و الهدف الأساسي من مفهوم من حكومة إلى المواطن، هو توفير الخدمات اللازمة للمواطن و مُساعدته على تقليل الوقت والتكلفة عند إجراء المُعاملات مع الحكومة، وبناءً عليها يُمكن للمواطن الوصول إلى الخدمات المُتعددة المُمثلة، في: تجديد الترخيص ودفع الضرائب ، ودفع الرسوم الإدارية عبر الإنترنت في أي وقت ومن أي مكان، أي التغلب على القيود الزمنية والحواجز الجغرافية.
- **من حكومة إلى الأعمال (G2B):** ويعني ذلك تبادل الخدمات بين الحكومة والمنظمات التجارية، وهي نظام فعال لكل من الحكومة والمنظمات التجارية، لأنه يوفر الوصول إلى النماذج ذات الصلة اللازمة ، اضافة إلى تقديمة العديد من الخدمات المُتبادلة بين قطاعات الأعمال والحكومة؛ وبه توفر الحكومة كذلك معلومات لقطاع لأعمال في الوقت المُناسب، ويمكن لمنظمات الأعمال الوصول بسهولة ويُسر عبر الإنترنت إلى الوكالات الحكومية، كما يلعب(G2B) دورًا حاسمًا في تطوير الأعمال، يعزز من كفاءة وجودة الاتصال وشفافية المشاريع الحكومية.
- **من حكومة إلى حكومة (G2G):** يُشير مصطلح "من حكومة إلى حكومة" إلى التفاعل بين مختلف الإدارات والمنظمات والوكالات الحكومية، وهذا يزيد من كفاءة العمليات الحكومية، وبناءً عليه ، يمكن للوكالات الحكومية مُشاركة نفس قاعدة البيانات باستخدام الاتصال عبر الإنترنت، كما يمكن للدوائر الحكومية العمل معاً، وهذه الخدمة تزيد من الدبلوماسية والعلاقات الدولية،وفي الختام ، يمكن أن تكون خدمات (G2G) على المستوى المحلي أو المستوى الدولي، إي التواصل مع الحكومة العالمية والحكومة المحلية أيضًا؛ وبالمثل، فإنه توفر علاقة داخلية آمنة ومأمونة بين الحكومة المحلية أو الأجنبية، كما تقوم (G2G) ببناء قاعدة بيانات عالمية لجميع الدول الأعضاء لتعزيز الخدمة.
- **من الحكومة إلى موظف (G2E):** الحكومة إلى الموظف هو الجزء الداخلي من قطاع (G2G)، علاوة على ذلك، تهدف (G2E) إلى الجمع بين الموظفين وتحسين مشاركة المعرفة؛ وبالمثل، توفير (G2E) التسهيلات عبر الإنترنت للموظفين. وكمثال عند التقدم بطلب للحصول على إجازة ، ومراجعة سجل دفع الرواتب؛ والتحقق من رصيد الاجازة، كما يوفر قطاع(G2E) تدريب وتطوير الموارد البشرية؛ لـذا، فإن(G2E) تهتم كذلك بالعلاقة بين الموظفين والمؤسسات الحكومية وإدارتها.

وفي ضوء ما سبق، يمكن تعريف الحكومة الالكترونية من منظور انعكاساتها على غاية الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي، استناداً على تعريف البنك الدولي، بأنها [14]: مُصطلح حديث يُشير إلى استخدام المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفعالية وشفافية ومساءلة الحكومة؛ فيما تقدمة من خدمات إلى للمواطن ولمجتمع الأعمال، ومن خلال تمكينهم من الحصول على المعلومات بما يدعم كل النظم الاجرائية للحكومة– وتحقق مبدأ الشفافية مبدأ الانفتاح والمُشاركة بين الأطراف المعنية– وبحق، فإنه يمكن وصف مفهوم الحكومة الإلكترونية بأنها ثورة في التفكير والتنفيذ، وثورة للقضاء على هدر الوقت والجهد والموارد، ففكرتها تقوم على ركائز خمسة، هي[15]:

(1) تجميع كافة الأنشطة والخدمات المعلوماتية والتفاعلية والتبادلية في موضع واحد هو موقع الحكومة الرسمي على شبكة الانترنت، في نشاط أشبه ما يكون بفكرة مجمعات الدوائر الحكومية. **(2)** تحقيق حالة اتصال دائم بالجمهور (**24** ساعة في اليوم **7** أيام في الأسبوع **(365)** يوم في السنة)، مع القدرة على تأمين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية للمواطن **(3)** تحقيق سرعة وفعالية الربط والتنسيق والأداء والانجاز بين دوائر الحكومة ذاتها، ولكل منها على حد .**(4)** تحقيق وفرة في الإنفاق في كافة العناصر بما فيها تحقيق عوائد أفضل من الأنشطة الحكومية ذات المُحتوى التجاري.**(5)** تحقيق حالة اتصال دائم بالجمهور (**24** ساعة في اليوم **7** أيام في الأسبوع و**(365)** يوم في السنة)، مع القدرة على تأمين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية للمواطن.

2- **مزايا وفوائد الحكومة الإلكترونية:** تتمتع الحكومة الإلكترونيّة بمزايا وفوائد، لها انعكاسها الحتمي على القِطاع العامّ والمواطنين وبذات على حُوكمته؛ حددتها مؤسسة (Emunicipality) في الآتي[16]:

- **تعزيز الحوكمة الشاملة:** تكمن أهمية الحكومة الالكترونية في تعزيز الحوكمة الشاملة فهي تُساهم في بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين، وذلك عن طريق استخدام الاستراتيجيّات المُتعلقّة بالإنترنت لإشراك المواطنين في العملية السياسيّة، ممّا يوضح مدى شفافية

([14])http: WWW.World bank .org\pullicsection\egov.htm.

([15])أبو المغايض، يحي محمد، الحكومة الإلكترونية، ثورة على العمل الإداري التقليدي، الريا ،(2004).

([16]) Emunicipality, The benefits of e-governance for municipalities and citizens, (2018), Electronic Copy Available at: www.emunicipality.com,15-08-2016 ،Retrieved 04-10-2018. Edited

الحكومة، و سهولة وسرعة التنفيذ مع التقليل من الأوراق، واستخدام وسائل التكنولوجيا عمليّة تبادل المعلومات والأفكار بين الوكالات الحكوميّة، كما تُسهّل الوصول إلى القرارات والسياسات الحكوميّة، حيث إنّ الحكومة الإلكترونيّة تمنح جميع المواطنين حقّ الوصول إلى المعلومات؛ وتعمل عل رفع مستوى الكفاءة التشغيلية وتهتم بكفاءة الخدمات المُقدّمة للمواطنون ، إي تُقاس فعاليّة الحكومة بجودة تعامُلاتها مع المواطنين.

- **التنفيذ السهل والسريع:** مع الحكومة الإلكترونية، أصبحت الأعمال الورقية بسيطة وبديهية؛ وهذا سهل تبادل المعلومات والأفكار بين جميع الوكالات الحكومية والإدارات وساهم في بناء قاعدة بيانات ضخمة، وتكمن السهولة أيضًا في توصيل قرارات وسياسات الحكومة إلى المواطنين، نظرًا لأن الحكومة الإلكترونية تتيح لكل مواطن حق الوصول إلى المعلومات.
- **رفع مُستوى الكفاءة التشغيلية:** فعالية الحكومة تُقاس بجودة تفاعلها مع المواطنين، فمُعالجة الأعمال الورقية في نظام حكومي تقليدي مُهمة صعبة تستهلك الكثير من الموارد و الوقت، ولا تخلق قيمة كبيرة للمواطنين؛ فالمواطنين يطالبون بالمزيد من الخدمات العامة؛ من خلال إنشاء نقطة اتصال مركزية عبر الحكومة الإلكترونية، وهذا ما يُمكن الحكومة من تحقيق كفاءة تشغيلية عالية.
- **مُستوى عالٍ من الثقة بالحكومة:** تمكن أي حكومة من البقاء على رأس السلطة أو المُحافظة عليها أو السيطرة عليها، يكمن في إكتساب ثقة غالبية المواطنين، من خلال تحمل الحكومة مسألة تحسين الخدمات بتقديمها وفقاً لمتطلبات المواطنين عبر الإنترنت؛ وهذا لا يتحقق إلا بتحسين الشفافية والدقة وتسهيل تحويل المعلومات بين الحكومة ومواطنيها؛ فتحسين الخدمات يُساعد على تحقيق نتائج مُحددة يمكن أن يُساهم في تحقيق أهداف سياسية واسعة لعل أهمها الإصلاح.
- **تخفيض التكاليف الإدارية للحكومة:** بظهور الحكومة أصبح تحقيق هذا الأمر مُمكناً ، دعنا نأخذ على سبيل المثال عندما ترغب الحكومة في تجميع بعض البيانات – عن رأي عام

حول قضية ما –خاصة في ظل ابتكار الحلول السحابة(Cloud Computing) *،فإنها لا توفر الموارد والجهد والمال فحسب، بل يمكنه أيضًا زيادة مستويات جودة الخدمة بشكل كبير وتقليل الوقت المُستغرق للمُعاملات في الدوائر الحكومية.... **كما أنه يُمكن القول أن هناك ثمة فوائد للحكومة الالكترونية مُرتبطة ارتباطاً وثقياً بأهداف الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ، حددها الباحثون في الآتي**[17]:

تخفيض التكاليف وتحقيق الكفاءة و الجودة في تقديم الخدمات ، إضافة إلى لكونها أداة هامة للنهوض بالشفافية، والمساءلة من أجل الحد من الفساد وزيادة الثقة في الحكومة وزيادة قدرتها؛ وإنشاء الشبكات والمجتمعات المحلية؛ تحسين نوعية صنع القرار؛ و تعزز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاعات المُجتمع الأخرى؛ وتحسين الخدمات للمواطنين؛ وتحسين إنتاجية الوكالات الحكومية؛ وتعزيز وتنفيذ النظام القانوني؛ وتعزيز القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية؛ وتحسين نوعية الحياة للمُجتمعات المحرومة؛ وتعزيز الحُكم الرشيد في القِطاع العامّ.

3–**أهداف الحكومة الإلكترونية:** حددت عدد من المُؤسسات والعديد من الكتاب و الباحثين عدداً من الأهداف للحكومة الإلكترونية؛ تم إجازها في النقاط التالية[18]:

- **خلق بيئة أفضل للأعمال:** إذ يُساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومة على تبسيط التفاعل والتعامُلات بين قطاع الحكومة وقطاع الأعمال.

---

* **حلول السحابة (CS) :** هو مصطلح يشير الي أن الخدمات متوفرة تحت الطلب عبر شبكات الكمبيوتر أو التخزين أو التطبيقات أو الموارد والتي يمكن الوصول إليها عبر الإنترنت ومن خلال البنية التحتية المشتركة للحوسبة السحابية.

(17)Sokim et.al, "E-government :combatting corruption and contribute to good governance, European Journal of Research in Social Sciences,(2015).

(18) **راجع الآتي:**

- الدويكات، سناء، مفهوم الحكومة الإلكترونية وأهدافها،(2018)،النسخة مُتاحة على الرابـــط: https://mawdoo3.com
- محمد الشمس، توفيق ،"الحكومة الإلكترونية"، معهد الادارة العامة ، المنطقة الشرقية المملكة العربية السعودية،(1424هـ)، ص(7).
- Kullabs , Op.Cit, pp(1-2).
- Schopf .J,,Corporate Governance and Firm Innovation: The Effect of Ownership and Board of Directors on R&D Investments, Keimyung University, South Korea, Electronic,(2020), Copy Available at:,https://www.igi-global.com/chapter /the-governance-effects-of-koreas-leading-e-government-websites/235267

- **تنفيذ الأعمال بانسيابية:** إي الحد من الروتين المطلوب فتنفيذ الأعمال بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيكون بصورة أسرع وأكثر كفاءة داخل الإدارات العامة؛ يمكن أن تؤدي كفاءة و فعالية الخدمات العامة و إلى وفر كبير في التكاليف، أو تطوير أنواع جديدة من الخدمات بنفس التكلفة.
- **تقديم منافع:** وهي منافع لصالح المواطنين والإدارة العامّة على عدد من المستويات، إذ يُمكن الحصول على دخل جيّد من خلال تجمع البيانات ونقلها للجهات المعنيّة.
- **القدرة على تقديم خدمات أفضل للمُستفيدين:** تعمل الحكومة الالكترونية على توفير الوصول إلى المعلومات بطريقة الخدمة الذاتية من خلال الإنترنت أو من خلال أنظمة الهاتف الذكية حتى خارج أُوقات الدوام الرسمية، كما يُمكنها أتمته الردود على طلبات الحصول على كافة الخدمات التي يرغبها المُستفيدين؛ بما يضمن توفير وقت وطاقة الموظفين، أي تقديم خدمات أفضل لأولئك المراجعين الذين يتصلون مُباشرة أو يحضرون بأنفسهم لإنجاز بعض الأعمال الاستثنائية.
- **تحسين نوعيّة الحياة في المُجتمعات التي تحتاج إلى رعاية:** تقنيّات الاتصالات الحديثة تُتيح للحكومة إمكانية الوصول إلى جميع المَستفيدين وحتى الجماعات المهمّشة وتمكينهم، وإشراكهم في العملية السياسية، وتوفير السلع والخدمات لهم.
- **الوفاء بمُتطلبات المواطنين وتوقعاتهم:** تنقل المواطنين عبر بلدان العالم، و ستجعلهم سيتطلعون لأن يروا حكومتهم تقوم بذات الشيء، وهذا يُعد مُبرر يحتم على الحكومة الاهتمام به لزرع الثقة بشعبها.
- **تخفيف الأعباء الإدارية**[19]: هناك استراتيجيتان شائعتان للنقاش، في مجال تخفيف الأعباء الإدارية، **هما:(1)** استراتيجية تسجيل البيانات مرة واحدة فقط بمنظومة الحكومة الالكترونية، وتبادلها بين مختلف الوكالات والإدارات أو مستويات الحكومة بطريقة آمنة**(2)**استراتيجية منهج الحكومة الكاملة (whole-of-government' approach) تعمل على تبسيط هذه

([19])Ron. D, Op.Cit, pp(1-2).

العمليات بالنسبة للمُستعملين النهائيين من خلال تنسيق وتُشارك السلطات العامة المعنية في تبادل البيانات المخزنة في مخازن البيانات المركزية داخلياً وبطريقة آمنة، فعلى سبيل المثال على مستوى الاتحاد الأوروبي، حُقق صافي وفورات سنوية من الأعباء الإدارية وصلت إلى **(5)** مليارات يورو سنوياً.

- **كفاءة وفعالية الإجراءات وترشيد التكلفة:** للحكومة الإلكترونية مزايا عديدة لقطاع الحكومي والخاص، مثـل: **رفع مستوى الأداء للقطاع العام:** أي إمكانية انتقال المعلومات بدقة وانسيابية بين الدوائر الحكومية المختلفة, مما يقلص الازدواجية في إدخال البيانات و الحصول على المعلومات من القطاعات التجارية والمواطنين؛ كما أن تدوير المعلومات إلكترونياً يعنى أن الإجراءات يمكن أن تنجز خلال دقائق أو ثوان بدلاً من ساعات و أيام، **كذلك زيادة الدقة والثقة في البيانات:** بفعل توفر إمكانية الحصول على المعلومات المطلوبة من جهة الإدخال الأولية, وغياب القلق من عدم دقة المعلومات أو الأخطاء الناجمة عن الإدخال اليدوي، **كذلك تقليص الإجراءات الإدارية و الأعمال الورقية وتعبئة البيانات يدوياً بفعل** توفر المعلومات بشكلها الرقمي, وهذا يعني بالمُستطاع توجيه الطاقات البشرية للعمل على مهام وأعمال أكثر إنتاجية.
- **تميز الخدمات العامة:** الحكومة الإلكترونية واحدة من الوسائل الرئيسية للارتقاء بجودة الخدمات العامة من خلال رفع مستوى الخدمات الحكومية وتبسيط الإجراءات وتنظيمها، وتوفير الإمكانية للوصول إلى الخدمات الحكومية بسهولة وفي أي وقت عبر الانترنت المُرتبط بأجهزة الحاسب الآلي ومراكز خدمة المجتمع ومراكز الأعمال، وغيرها من المواقع المُتاحة، وستنتفي الحاجة إلى مراجعة الدوائر الحكومية للحصول على التعليمات وتقديم البيانات للموظف الحكومي الذي يستقبل المراجعين؛ **وكمثال بسيط** ، سُددت منحة الطفل الليبي لبداية العام 2021م وتمت إلكترونياً وبسرعة وبأقل تكلفة؛ بفعل قدرات الربط والتوصيل بين الخدمات الحكومية و الأُسرة المُستحقة, في كافة المناطق الليبية وبشكل فوري، وهذه يُعتبر مُساهمة في تخفيض التكلفة التقليدية، وغير التقليدية كالحد من انبعاثات الكربون من الحكومة والمواطن ، بفعل الحد من السفر ولأجل إنها المُعاملات الورقية.

- **زيادة الشفافية:** بتطبيقات الحكومة الالكترونية تضع الحكومات كميات كبيرة من البيانات على الانترنت، هي بذلك توفر للمواطنين والشركات الفرصة بمُمارسة تحليل هذه البيانات، لضمان أن الإجراءات الحكومية تتماشى بشكل جيد مع أهداف المجتمع، اضافة إلى إنها تُساهم بذلك في فتح قنوات للمواطنين لتطوير خدمات جديدة، من خلال تقديم الاقتراحات، و المُشاركات والتعليقات التي تؤثر على تطوير السياسات، فقد بينت دراسة للباحث الكوري الجنوبي(Schopf,) [20] أن هُناك موقع إلكتروني اسمُه(E-People) مُختص بتوجيه طلبات المواطنين و توصيلها إلى مختلف الوكالات الحكومية ، وهو وسيلة للمواطنين للتعبير عن المظالم المُتعلقة بالفساد، و مسالك البيروقراطية في تعاملهم مع المواطنين والأعمال، بهدف الرشوة في الغالب والتحكم في حاجات المواطنين.

ثانياً : أُطــر الحُوكمة الرشيدة و القِطاع العامّ:

بداية يمكن تعريف مفهوم القِطاع العامّ بأنه المجال الذي يضم الدوائر، والمؤسَّسات الحكوميّة، وكافّة الشركات التي تُسيطر عليها أجهزة الحكومة، وتملكُها، وهو نظام مفتوح هدفه انتاج عدد من الخدمات والسِّلع، وتقديمها إلى المواطنين وِفقاً لأسعار إداريّة رمزية في الغالب، كما عرفه أحد الكاتب **بأنّه**[21]: قسم من أقسام الاقتصاد، وهو يُعنى بتنفيذ اتِّفاقيات وصفقات الحكومة، ويعتمدُ هذا القطاع في تمويله، وموارده المادّية، على الضرائب التي تُفرَض على البضائع، والسِّلَع، إضافة إلى الإيرادات التي يتمّ تحصيلها من الأنشطة الاقتصاديّة المختلفة– كقطاع النفط – ؛ كما أنّ القطاع العامّ يُؤثِّر في مُختلف أعمال الاقتصاد، وذلك من خلال إصداره للقرارات الاستثماريّة، وسيطرته – من خلال اتِّباع السياسة الماليّة، والضريبيّة–على قرارات الاستثمار، والإنفاق، في مختلف القطاعات الاقتصاديّة الأُخرى، والقِطاع العامّ على صعيد البيئة الليبية؛ و يُعتبر ركيزة الاقتصاد الوطني من خلال تجسيده لدور الدولة كمجموعة من المؤسسات والإدارات الساعية إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في ما يتعلق بالنمو،

(20)Schopf .J, Op.Cit, pp(1-2).

(21) لعاصي، إيهاب ، تطوير القطاع العام ، مجلة موضوع الالكترونية، (2018)، مُتاح على الرابط : https://mawdoo3.com.2018

والتشغيل والإنتاج في القطاعات الفلاحية، والصناعية والخدمية، وكذلك بتوجيه الإدارات العامة نحو تقديم خدمات مُجتمعية أساسية تهم التعليم، الأمن، الصحة والنقل، و لقد عرف الإطار الدولي للحوكمة في القِطاع العامّ (المصلحة العامة)، **بأنها:**" الفوائد الصافية للمجتمع، والصرامة الإجرائية المُستخدمة بإسمه المُتعلقة بأي إجراء [22] " ، وبإقساط هذا التعريف؛ نجد إن القِطاع العامّ يُعاني من عدة أعطاب، يأتي الفساد في مُقدمتها، ويُضاف إلى مسألة الفساد قضية البيروقراطية الإدارية، ولهذا تعُد الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ في أغلب دول العالم– وفي ليبيا على وجه الخصوص– مطلباً مُلحاً في الوقت الحاضر أكثر من أي وقت مضى، لذلك من المُمكن القول إن الحُوكمة الرشيدة هي عملية تكمليه لإدارة شؤون الدولة، و يشترك في هذه العملية العديد من الجهات، **تتمثل في:** الحكومة ، والقطاع الخاص والمجتمع المدني من منظمات وأفراد ، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف المهام لكل جهة، لأن الجهات تُشارك في رسم السياسات العامة للدولة والرقابة والمحاسبة[23].

ولهذا تسعى العديد من الحُكومات على تطوير القِطاع العامّ؛ مُروراً بسبع محاور رئيسيّة، هي[24]: **(1)** إعادة هيكلة الجهاز الحكوميّ، إي تقليص حجمه بكافّة مُكوّناته، **(2)** تطوير الخدمات، وتبسيط الإجراءات **(3)** اتباع سياسات إدارة وتنمية الموارد البشريّة **(4)** دَعْم عمليّة رَسْم السياسات العامّة، وصُنْع القرار لتعزيز أساليب المتابعة، والإشراف، والتقييم للأداء المُؤسَّسي؛ بهدف الوصول إلى الغايات والأهداف الموضوعة، بناءً على الخُطَط الاستراتيجيّة، وإرساء مبدأ الشفافيّة، وتعزيز منظومة النزاهة الوطنيّة، من خلال المُتابعة المُستمِرّة لأداء الدوائر الحكوميّة **(5)** الاتِّصال والإعلام، بهدف زيادة الوعي، والتثقيف ببرامج تطوير القِطاع العامّ ، للوصول إلى علاقة مهنيّة مُستقِرّة، ومُستدامة مع مُختلف الفئات المُرتبِطة بالقطاع العامّ، وإبقائهم على دراية كاملة بالمُستجِدّات التي تَخصُّ برامج التطوير. **(6)** دعم الإبداع والتميُّز في القِطاع الحكوميّ؛

---

(22) آل عباس، محمد ، مبادئ الحوكمة في القطاع الحكومي السعودي(2)، ،(2017) مُتاح على الرابط:
https://www.aleqt.com/2017/08/04/article_1231861.htm

([23])البسام، بسام عبدالله، الحوكمة في القطاع العام ، المملكة العربية السعودية ، مركز البحوث ، معهد الإدارة العامة(2016)،ص(10).

([24]) العاصي، إيهاب ، تطوير القطاع العام، مرجع سبق ذكرة، ص(32).

وذلك لتحقيق الأهداف الاستراتيجيّة، **(7)** إرساء الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ، بهدف تكريس تضافر الجهود مع كافة القطاعات الحكومية لدرء حدوث الأزمات الإدارية، التي تؤدي بشكل عام إلى هدر الأموال الحكومية العامة وإلى فقدان التحكم في النظام الإداري([25]).

1- التمييز بين مفهوم الحوكمة ومفهوم الحكومة: الحكومة: هي ما تقوم به "**الحكومة**" من أنشطة؛ والحكومة تعني السلطة التنفيذية، و صاحبة الولاية العامة، أما **الحوكمة:** فتعني المُشاركة والشفافية والمساءلة، وهي المقياس الحقيقي لمُستوى أداء الحكومة وجميع ما يتبع لها من وزارات ومؤسسات، وما يتصل بها من قطاعات وهيئات ومنظمات، وهي الوسيلة الصحيحة للتعرف على كفاءة وخبرة وقدرة القائمين على الشأن العام إزاء المهام المُناطة بهم؛ وفقاً للمعايير الدولية، والمؤشرات التي ترصدها، وقد استخدم تجريديًا مُصطلح الحكومة كمرادف لمُصطلح الحُوكمة[(26)].

2- تعريف الحُوكمة الرشيدة: بداية نؤكد على هنا أن مفهوم الحُوكمة في القِطاع الخاص الذي عرفناه، مُختلف كثيراً عن مفهوم الحوكمة في الوزارات والدوائر الحكومية (في القِطاع العامّ)! لأن المفهوم الأخير من أهم أسباب الاهتمام به؛ **يعود إلى**[(27)] : **(1)** تدني مُستوى أداء الجهات الحكومية، **(2)** تداخل الصلاحيات والمسؤوليات وضعف الإنتاجية،**(3)**غياب المساءلة، بالإضافة إلى ضعف المنظومة الرقابية ككل، **(4)**تدني مُستوى الإفصاح والشفافية، **(5)** وتفشي الفساد المالي والإداري؛ ولهذا مفهوم **الحُوكمة الرشيدة** هدفه إخضاع نشاط الجهاز الحكومي إلى

([25])العيد ،غسان وديع ، الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في القطاع العام، مجلة الاقتصاد اليوم الالكترونية ،(2015)، مُتاح على الرابط التالي: https://www.economy2day.com/new

([26]) مدونة الحوكمة الرشيدة ،(2018)، مُتاح عر الرابط :
https://slideplayer.ae/slide/17106737

([27])المقرن، سطام عبدالعزيز، الفرق بين حوكمة الشركات والوزارات، العربية ،(2016)، مُتاح على الرابط : https://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2016/06/

مجموعة من الأنظمة والقوانين، والسياسات والمعايير والإجراءات التي تحقق الانضباط المؤسسي في إدارة الجهة الحكومية من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات المسؤولين في الإدارة العليا والتنفيذية، وعلى هذا الأساس، تمثل الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ هنا رافعة للإصلاح الإداري، ومجابهة الفساد في القِطاع العامّ ، واصبحت تُعد في أغلب دول العالم مطلباً مُلحاً في الوقت الحاضر أكثر من أي وقت مضى، **كما اسلفنا**؛ ولهذا يُعد الاهتمام بمفهوم الحُوكمة الرشيدة، والالتزام بتطبيق مبادئها وقواعدها، مطلباً أساسياً لضمان تطور القطاع الحكومي الليبي، لأن من ايجابيات تطبيقها كونها ستُساهم في اتخاذ قرارات رشيدة تُراعي مُتطلبات وتوقعات جميع المعنيين والمُستفيدين من خدمات القطاع الحكومي الليبي؛ هذا من جانب، ومن جانب آخر ستُعزز من ثقافة التميز والإبداع في إدارة الحكومة في وسط الشعب، ونشرها على كل مستويات إدارة العمل الحكومي؛ وبالتالي قدرة الدولة الليبية على جذب مُستثمرين محليين أو أجانب، مما ينعكس ايجابياً علي التنمية الاقتصادية، وبناءً على ما تقدم، **فقد عرف** دليل مُمارسات الحوكمة في القطاع العام، **بأنها** ([28]): مجموعة التشريعات والسياسات والهياكل التنظيمية والإجراءات والضوابط، التي تؤثر وتُشكل الطريقة التي توجه وتدار بها الدائرة الحكومية لتحقيق أهدافها؛ بأسلوبُ مهني وأخلاقي بكل نزاهة وشفافية، وفق آليات للمُتابعة والتقييم، ونظام صارم وشديد للمساءلة، لضمان كفاءة وفعالية الأداء من جانب، وتوفير الخدمات بعدالة من جانب آخر، **كما يمكن للباحثين تعريف الحُوكمة الرشيدة، بأنها**: نظام له مبادئه التي تحكم وتوجه أنشطة المؤسسة الحكومية، بهدف تحقيق الجودة والتميز في أداء خدماتها .

3- معايير(مبادئ) الحُوكمة الرشيدة: في هذا السياق، هناك اجماع بين العديد من المنظمات الدولية والعربية، والكتاب و الباحثين، على أنه لا يُعد نظام الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ نظاماً، إلا في حال اجتمعت فيه المبادئ الأساسية التالية:

- **الرؤية الاستراتيجية:** المُمثلة في التصورات و الطموحات؛ لما يجب أن تكون علية القطاع العام في المُستقبل،" فالرؤية تعكس المواقف والظروف الحالية، وتعطي انطباعاً

---

[28] دليل ممارسات الحوكمة في القطاع العام ،(.....)،ص(1).

عن الحالة المُستقبلية المرغوبة، لأن امتلاك إي مؤسسة عامة لرؤية واضحة يُعد أمراً ذا أهمية بالغة لضمان الاستمرارية في تقديم خداماتها بشكل أفضل وفقاً لخطط مُحددةً مُسبقاً[29].

- **مبدأ الانفتاح والمُشاركة بين الأطراف المعنية:** و يتحقق توفير قنوات موثوق بها من الاتصالات والمشاورات بشكل فعال مع المواطنين والأفراد ومُتلقي الخدمة، وكذلك الجهات المؤسسية لأصحاب المصلحة؛ فالانفتاح والمُشاركة المُشاركة تبدأ من عمل القادة والموظفين جنباً إلى جنب لخدمة المواطنين بتوفير كافة الخدمات لهم.
- **مبدأ احترام القانون وسيادته:** وهو مبدأ يبدأ بتوفير هياكل قانونية ثابتة وعادلة تتميز بالشفافية والوضوح يتم فرضها بشكل نزيه ،و تنهي باتخاذ تدابير تأديبية ضد كافة الأطراف المخافة سواء كانوا أفرادًا، أو مؤسسات حكومية وغير حكومية، أو مجتمع مدني .
- **مبدأ الشفافية:** الشفافية تعني المعلومات(مالية وغير مالية) مُتوفرة وملائمة و كافية ومُتاحة وفي الوقت المناسب وسهلة الوصول إليها من قبل الأشخاص المتأثرين بالقرارات ومضمونها؛ من خلال أجهزة الإعلام والإعلانات الصادرة عن المؤسسة الحكومية– تلقياً ونشراً وتعميماً ايجابياً كانت أو سلبياً كالمتعلقة بالفساد، ناهيك عن نشر التقارير الرقابية وفق أسس ومعايير محددة، إي في ضوء قيود معينة تضمن مُراعاة حقوق وسمعة الآخرين، ولهذا فالشفافية أمر أساسي للمراقبة لسببين على الأقل، هما: إنها شرط للمراقبة الفعالة، وتخلق حوافز لجميع أصحاب المصلحة .
- **مبدأ التجاوب:** إي تكون الحوكمة الرشيدة تُحقق مُتطلبات جميع الشرائح ضمن أطر زمنية معقولة ومُحددة وعملياً[30]، فإذا فرض الرأي العام الوطني مثلاً مسائلة مسؤول مالي نتيجة لممارسات أو نتائج توصل لها، فتجاوب الهياكل المُكلفة بالمسائلة يجب أن يكون حينَاً و مُباشراً.

---

[29] عبد السيد ، سهام إبراهيم ، وآخرون، واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في المجلس البلدي الكفرة، وقائع مؤتمر العلمي الثاني المشترك :الحوكمة في المؤسسات الليبية :الواقع والطموح ، يومي (11–12نوفمبر 2018) جامعة عمر المختار، البيضاء،(2018).ص(746).

[30] ديوان الفتوى والتشريع الفلسطيني،(.....)،ص(4).

- **مبدأ التوافق:** تتفاوت وجهات النظر بين الأفراد والأقسام المُختلفة في الدائرة الحكومية، ويؤثر بذلك على عوامل مُتعددة مُختلفة ومُتشابكة؛ لذلك لابد من التوافق بينها، وهنا يأتي دور الحوكمة الرشيدة في حُوكمة القِطاع العامّ في التعامل بوسطية مع المصالح المختلفة بحيث تؤدي إلى توافق أعم وأشمل لجميع الفئات المُختلفة، وبصفة عامة.
- **مبدأ العدالة والشمولية:** بقصد به قدرة الحكومة كنظام على تقديمها لخدماتها على قدم المُساواة، وطبقًا للاحتياجات ومبدأ تكافؤ الفرص؛ أي تفترض الحوكمة الرشيدة وجود نظام عادل يعتمد على مبدأ تكافُؤ الفُرَص بين كافة فئات المواطنين خاصة الفئات الأضعف من المجتمع – لديهم حصة في هذا النظام (شركاء)،وانهم ليسوا بعيدين أو مُستبعدين عن المسيرة.
- **مبدأ تحسين الأداء:** نظام الحُوكمة الرشيدة يجب أن يكون قادراً على تحقيق الأهداف المُخططة بكفاءة وفاعلية، **فالفاعلية**؛ مُقترنة بتحقيق أهداف الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ؛ المُمثلة هنا في التحقق من أن عمل المؤسسات الحكومية حقق زيادة في نسبة رضا (اشباع) المواطنين عن مستوى الخدمات التي يُقدِّمها القِطاع العامّ، **أما الكفاءة** في منظور الحوكمة الرشيدة هنا؛ فتعني الاستثمار الأمثل لموارد الدولة المُتاحة، المُقترن بتدنية التكاليف ومُطابقة المقاييس، "وفي ضوء هذا التحليل نصل إلى أحسن مفهوم يمكن إطلاقه على أداء الأمثل والمُتميز الذي يستهدفه نظام حُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ.
- **مبدأ المُسائلة والمُحاسبة:** المسائلة هي عامل مهم ومؤثر في الحوكمة الرشيدة و حق أساسي من حقوق المواطن في دولة تحترم حقوق مواطنيها؛ وتعني وضع كل من يتولى مسؤولية أمام مسؤولياته وإيجاد نظم مراقبة لإدائه وبخاصة في حال التقصير في الأداء أو التخلف عن الأداء، ولهذا المُسائلة والمحاسبة؛ مُتغيرين مؤثرين في الحوكمة الرشيدة ، ولا يمكن أن توجد المساءلة إلا مع المُمارسات المُحاسبية المُناسبة، بمعنى آخر، غياب المُحاسبة يعني غياب المُساءلة، ولهذا ليست المُساءلة عمليه عشوائية ولا مزاجيه، بل هي عملية مُخططة و مُحددة ومعروفه للطرفين ومُتفق عليها كذلك، إذ لابد أن تتوفر

فيهما شروط لعل ابرزها[31]:**(1)**أن المساءلة تتطلب انضباطاً راشداً ومسؤولاً من طرفي المساءلة،**(2)** والمساءلة التزام بالعدل وقول الحق من أجل مصلحة المؤسسة وضمان عدم العود لسلوكيات منحرفة،**(3)**والمساءلة تتطلب جهداً ذهنياً وعقلاً نشطاً ، ذلك أنها ليست عملية عشوائية ولا طارئة ولا روتينية بل هي عمل مُخطط ومقصود.

- **مبدأ تعميق الحس الاخلاقي:** تعددت مسماته هذا المبدأ؛ فهناك من يُسميه مبدأ ميثاق السلوك المهني وأخلاقيات العمل، ويعني ذلك وجود ميثاق للسلوك المهني يحكم مُمارسات أعضاء مجلس الادارة والمدرين التنفيذين وبقية العاملين في أي مؤسسة حكومية ، ويتميز بعدالة اللوائح والانظمة والاستقامة والأمانة والمُصداقية وتحمل المسؤولية وقبول المساءلة ونزاهة تنفيذها على الجميع ، والابتعاد عن التمييز والتحيز بين مُنتسبي القطاع العام، والتعامل بمبدأ العدالة للجميع والشعور بالانتماء للمؤسسة التي يعملون[32]، ويضع حداً لمنع حدود الفساد مع المحافظة على المصالح العامة وتحقيق العدالة والمساواة[33].

4-غايات وأهداف الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ: لقد بينت الهيئة الوطنية التونسية لمكافحة الفساد بالجمهورية التونسية [34] أنه غالباً ما يكون هناك خلط كبير بين الأهداف والغايات؛ لذا توجب التمييز؛ فالغاية هي نتيجة نهائية أو شيء مرجو؛ وهي مرحلة مُهمة في تحقيق رؤية الاطار الاستراتيجي، و هي المكان الذي نطمح بالدولة الوصول إليه، وهو تُمثل وجهة البلاد؛ وبحكم أن الهدف هو إجراء يرمي إلى التغيير من أجل تحقيق الغاية؛ و إن تحقيق كل غاية قد يتطلب عدداً من الأهداف ؛ فإن غاية الحُوكمة الرشيدة أو الشيء مرجو منها ؛ هو تعزيز ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها من خلال تحقيق العديد من الأهداف

---

[31] الوسلاتي، إسكندر ، الحوكمة واليقظة الاستراتيجية والاستشراف،(2018)،ص(71) ، مُتاح على الرابط التالي: https://www.academia.edu/35102547

[32] الشيخي ، أحمد سعد، حوكمة الجامعات وعلاقتها بالأداء: دراسة حالة على جامعة بنغازي واقع مؤتمر العلمي الثاني المشترك :الحوكمة في المؤسسات الليبية :الواقع والطموح ، يومي (11-12نوفمبر 2018) جامعة عمر المختار، البيضاء، ص(537) .

[33] الخضيري ، محسن محمد، حوكمة الشركات ، مجموعة النيل العربية للنشر، (بدون تاريخ)،ص(53).

[34]الهيئة الوطنية التونسية لمكافحة الفساد بالجمهورية التونسية، مرجع سبق ذكره، ص(14).

أُوضحها الكُتاب و الباحثين والمُؤسسات و المهتمين بالحُوكمة الرشيدة ، **في النقاط التالية**[35] : **(1)** الأداء الجيّد؛ وذلك من خلال إدارة البرامج، وتقديم كافّة الخدمات بفعاليّة وكفاءة، و تحقيق المُطابَقة من خلال اتِّخاذ الإجراءات، والقرارات الإداريّة، بناءً على التشريعات النافذة؛ لتلبية توقُّعات الأطراف المُرتبِطة بالنزاهة، والشفافيّة، والمُساءَلة. **(2)** زيادة نسبة رضا المواطنين عن مستوى الخدمات التي يُقدِّمها القِطاع العامّ عن طريق الاستجابة لمُتطلبات واحتياجات المُتعاملين بجودة عالية وسرعة مُناسبة، والتعرف على آراء الناس بغرض التحسين والتطوير. **(3)** تطبيق مبدأ المُساءَلة والمحاسبة لمختلف الدوائر الحكومية ومدى التزام مُوظَّفيها بالقوانين، والأنظمة. **(4)** تطبيق مبدأ العدل، والنزاهة، والشفافيّة، في استخدام السلطة وإدارة موارد الدولة، وإدارة المال العامّ، وعدم استغلال هذه الموارد لأغراض خاصّة.**(5)** تحقيق مبدأ تكافُؤ الفُرَص بين المواطنين.**(6)** تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة مصالح الأطراف ذات العلاقة. **(7)** العمل على تحقيق الأهداف الوطنية الاستراتيجية وتحقيق حالة من الاستقرار المالي لمختلف الدوائر الحكوميّة. **(8)** تنمية مهارات و قُدرات الدوائر الحكوميّة، بتعزيز وتطوير الأداء المُؤسَّسي، باستخدام أساليب التقييم، والمُتابعة بشكل مُستمِرّ لكل هذه الاهداف. **(9)** إنشاء مُؤسَّسات، وأنظمة فعّالة لإدارة مخاطر العمل المؤسسي، هدفها إدارة مخاطر العمل المُؤسَّسي، والحَدّ والتخفيف من آثار المخاطر والأزمات المالية. **(10)** بناء ثقافة مُشاركة العاملين والمُتعاملين في رسم السياسات واتخاذ القرارات وتقييم العمليات والخدمات، والالتزام بالقوانين. **(11)** ايجاد نظام وتعليمات تضمن وتؤدي إلى توثيق الاجراءات والانظمة وتحديد المسؤوليات والحقوق والصلاحيات والعلاقات في إطار منهجية عمل واضحة. **(12)** تحسين فعالية وكفاءة إدارة العمليات واستغلال الأمثل للموارد العامة المُتاحة وتوظيفها في المجالات التي تحقق العائد على المجتمع، وبما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية. **(13)** مُحاربة ومكافحة الفساد بأشكاله ومُمارساته... **والخلاصــة**؛ تحقيق أهداف الحُوكمة الرشيدة أمامُها تحديات جمه؛ لا يُستهان بها في ظل الترهل الإداري لبعض الجهات الحكومية؛ وتضارب المصالح وغياب المُساءلة وضعف الجهات الرقابية، وكذلك وحدات المُراجعة الداخلية، وتدني مُستوى التطبيقات الالكترونية الحكومية.

---

[35] لمزيد من التفاصيل ؛ يمكن الاطلاع على : العيد ،غسان وديع ،مرجع سبق ذكرة ،ص(2--10)، العاصي، إيهاب ،مرجع سبق ذكرة ،ص(5)، ديوان الفتوى والتريع الفلسطيني، مرجع سبق ذكرة ،ص(4-6).

5-أهمية الحوكمة الرشيدة للمؤسسات الحكومية: تتجلى اهمية تطبيق وتفعيل الحوكمة الرشيدة في المؤسسات الحكومية في النقاط التالية[36]: **(1)** تساعد اعضاء المجلس والمديرين التنفيذيين في تحقيق الاهداف واتخاذ القرارات بأفضل الطرق،**(2)** تضمن الالتزام تجاه المنظمة والالتزام بالقوانين والانظمة،**(3)**تضمن حماية المصالح والموجودات، بفعل تأمينها لنظام مراقبة فعال لنشاطات المؤسسة**(4)** تحدد المسئوليات والمهام،**(5)** تضمن الموازنة بين المسؤوليات الاستراتيجية والتشغيلية،**(6)** تفرز الثقة و المصداقية بين المواطن والمؤسسة الحكومة،**(7)** تُبني بيئة وعلاقات عمل مُتميزة داخل المُؤسسة الحكومية وخارجها، تعمل على استقرار الأداء الوظيفي وصولاً للجودة المطلوبة في أداء المؤسسات وكادرها الوظيفي لتحقيق الإدارة الفاعلة.

6- علاقة الاستراتيجيات الرئيسة للحكومة الالكترونية بغاية ومبادئ وأهداف الحوكمة الرشيدة: من وجهة نظر الباحثين هنا؛ إن استخدام تطبيقات الحكومة الالكترونية لكي يكون لها انعكاساتها الايجابي الممثل هنا بتحقيق غاية الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي، يتطلب مُراعاة أربع استراتيجيات رئيسة لها؛ تمتاز بارتباطها القوي بغايات وأهداف وأهمية ومبادئ الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ **– بل الحوكمة الرشيدة بعينها**– ، أوضحها وأكد عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هي[37]:

1- **استراتيجية الوقاية:** يجب أن توفر و تقديم تطبيقات الحكومة الإلكترونية فرصة لتبسيط القواعد والإجراءات، وإعادة هندسة العمليات والنظم، من خلال استخدام أجهزة الكمبيوتر والمُعاملات عبر الإنترنت لأجل إزالة حراس البوابة، وتوحيد وتسليم الخدمات، وبالتالي تخفيض إساءة استخدام السلطة.

2- **استراتيجية فرض القوة(التنفيذ):** الإجراءات المُحوسبة ستجعل من المُمكن تتبع القرارات، وبالتالي فإنها تُشكل رادعاً إضافياً ؛ لأنه حينما تكون البيانات مركزية، يمكن تطبيق إجراءات أخذ العينات غير المُتحيزة لأغراض المُراجعة والتحقق.

([36])فارس، على محمود ، المنصوري، أحمد عبدالله، مؤشرات حول تجربة العراق في تطبيق الحوكمة ، واقع مؤتمر العلمي الثاني المشترك :الحوكمة في المؤسسات الليبية :الواقع والطموح حول ؟؟؟؟ يومي (11-12نوفمبر 2018) جامعة عمر المختار، البيضاء،(2018)، ص(819).

([37]) UNDB, Fighting Corruption with e-Government Applications,(2006), Electronic Copy Available at: http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/ documents/ undpadm/ unpan 043296 .pdf

3- **استراتيجية أمكانية الوصول إلى المعلومة:** أي نشر المُعلومات، والوثائق الحكومية على شبكة الإنترنت سيتيح للمواطنين لإثبات ما لديهم من الشكاوى ضد المُمارسات الفاسدة في أجهزة الدولة.

4- **استراتيجية بناء القُدرات:** يتطلب تقديم تطبيقات الحكومة الإلكترونية كذلك تعزيز البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية، وتطوير الموارد البشرية ومحو الأمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونشر ثقافة الحُكم الرشيد.

الإطار العملي للدراسة

أولاً: منهج الدراسة: هدف الدراسة هو إبراز انعكاس الحكومة الالكترونية على تحقيق غاية الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي؛ و الوصول إلى مُقترحات وتوصيات يؤمل أن تُسهم في تطوير وتحسين أداء الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي، و اتبعت الدراسة الحالية بعض مناهج البحث العلمي ، منها التاريخي لإعطاء فكرة عن الإطار النظري، والمنهج الاستنباطي لتحديد محاور صياغة فرضيات الدراسة الرئيسة، المنهج الاستقرائي لاختبار فرضيات الدراسة، والمنهج الوصفي بهدف وصف الظاهرة وتشخيصها، وإلقاء الضوء على جوانبها المُختلفة من خلال تحليل البيانات ومُناقشتها واستخلاص النتائج.

ثانيًا: مُجتمع وعينة الدراسة: مُجتمع الدراسة المُستهدف كان له ارتباطاً وثيقاً بموضوع المُشكلة؛ من اتجاهين، **هما:** اتجاه تنفيذي ومُمارسة تمثل في الموظفين العاملين– بالذات المحاسبين – بالقِطاع العامّ الليبي، واتجاه رقابي كالمُختصون بفحص ومراقبة المال العام بديوان المحاسبة الليبي، ولهذا عينة الدراسة تمثلت في عينتين مُستقلتين، الأولى: تمثلت في الموظفين العاملين في الجانب المالي بالمجلس البلدي طبرق، وقد بلغ عددهم **(15)** مُفردة؛ وأما الثانية: فكانت من المُختصين بمُراقبة ومُراجعة حسابات الأموال العامة؛ وهم العاملين بديوان المحاسبة فرع طبرق، والذين بلغ عددهم **(15)** مُفردة.

ثالثاً: تحديد أداة الدراسة: لتغطية الفجوة البحثة بشكل مُناسب، اعتمدت الدراسة على استمارة الاستبيان كأداة وحيدة لتجميع البيانات، وتم بناؤها استناداً على الإطار النظري للدراسة، وبناءً عليه قُسمت أداة الدراسة إلى **جـزئين؛ الأول:** انصب على تجميع البيانات العامة عن عينتي الدراسة، وكذلك للاشتقاق بعض الآراء الخاصة بمُفردات عينتي الدراسة التي تخدم أهداف

الدراسة، **أما الجـزء الثاني:** تم صياغة عباراته بمقياس (Likert) الخماسي، بهدف معرفة وجهة نظرهم حول: **أثر تطبيق الحُكومة الإلكترونية وانعكاساتها على تحقيق غاية الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي؟.**

رابعاً: قياس صدق وثبات استمارة الاستبيان: لغرض التحقق من ثبات أداة الدراسة (استمارة الاستبيان)، تم استخدام مُعاملات الثبات المُعدة وفقاً لصيغة(Cronbach's Alpha)، و قد لوحظ أن أداة الدراسة تتمتع بصورة عامة بمُعامل ثبات عال، ويدل على إمكانية الاعتماد على نتائج الدراسة، فقد بلغ مُعامل الثبات والصدق العام للاستبانة على التوالي**(0,895)**، **(0,923)**.

خامساً: أساليب التحليل الإحصائي: بهدف بلورة نتائج تعكس إجابة السؤال الرئيس للدراسة: **هل سيكون لتطبيق الحُكومة الإلكترونية انعكاساتها على تحقيق غاية الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي؛ من وجهة نظر مجتمع الدراسة؟**، فقد أُعتمد في تحليل المُعطيات على تطبيقات برنامج الإحصائي (SPSS)، كالإحصاء الوصفي، و الاحصاء الاستدلالي المُمثل هنا في اختبار(Man-Whitney) اللامعلمي البديل لاختبار (Independent Samples Test) لعينتين مُستقلتين، واستخدام اختبار **(مان ويتني)** كان مُستنداً على قول احد الباحثين ،" إن البيانات الواردة من قائمة الاستقصاء ذات طبيعة أسمية (وصفية)، وهذا يُعد ومُـبرراً مُهماً بخصوص إمكانية استخدام اختبار(Man-Whitney) اللامعلمي ، لأجل قياس الفروق (التباين) في إجابات مُفردات العينتين المُستقلتين بهذه الدراسة[38].

سادساً: نتائج الدراسة، ومُناقشتها: تالياً عرضاً للنتائج التي تم التوصل إليها:

1- نتائج الدراسة المُتعلقة بوصف خصائص و ملامح هيكل عينة الدراسة:

- **المُستوى التعليمي لأفراد عينتي الدراسة:** بيئة الدراسة المُستهدفة في الاساس كانت المُحاسبين العاملين والمُراقبين في القِطاع العامّ الليبي، وقد تبين أن نسبة**(9٪)** هم من حملة الماجستير في المحاسبة، وبخصوص حملة الدبلوم العالي في مجال المحاسبة فكانت النسبة

([38]) الشبعاني، منى محمد على ، دراسة تحليلية لمدى تأثير نظم دعم القرار المجموعة على الاداء المهني للمراجع : مدخل مقترح، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ،مصر، جامعة قناة السويس ، كلية التجارة بالإسماعيلية، قسم المحاسبة والمراجعة،(2011)،ص(60).

(45%) ، أما عن حاملي الدبلوم العالي في مجال الحاسوب، فقد بلغت نسبتهم **(26٪)**؛ أما باقي النسبة فكانت**(20٪)** من حصة حاملي المؤهلات الجامعية و بتخصصات مُختلفة يعملون في المجال المحاسبي والرقابي .

– **المركز الوظيفي بالمؤسسة التي يعملون به أفراد عينتي الدراسة:** بمُطالعة نتائج التحليل الإحصائي تبين أن ما نسبته **(21٪)** كان خليط من رؤساء اقسام ومدراء إدارات في قطاعي المجلس البلدي وديوان المحاسبة ببلدية طبرق ،أما الباقي **(79٪)** فهم بمثابة مُحاسبين ومراقبين و مُراجعين؛ وهذا مبدئياً سيكون له انعكاساً ايجابياً على جودة البيانات والمعلومات التي يتم الحصول .

2- نتائج الدراسة المُتعلقة بإجابة السؤال الرئيس للدراسة، و مُناقشته:

لمعرفة تقديرات آراء أفراد عينتي الدراسة بخصوص وجهة نظرهم حيال إجابة السؤال الرئيس للدراسة **:ما أثر تطبيق الحُكومة الإلكترونية وانعكاساتها على تحقيق غاية الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي؟**؛ تطلب الأمر إعادة صياغة السؤال الرئيس للدراسة في شكل فرضية تناسب اختبار(Man-Whitney) اللامعلمي ؛و أخذت الشكل التالي:

H_0: لا يوجد فروق ذو دلالة احصائية بين آراء عينتي الدراسة في أن تطبيق الحُكومة الإلكترونية **سيكون له أثراً و دوراً فعالاً** في تحقيق **غاية** الحوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي.

وبحكم أن الحكومة الالكترونية تقوم على أربع استراتيجيات رئيسة ،هي:**(الوقاية – فرض القوة – امكانية الوصول إلى المعلومة– بناء القُدرات)**، ؛ فقد فضل الباحثين؛ أن يكون اختبار **الفرضية الرئيسة للدراسة** بتجزئتها إلى **فرضيات فرعية** كانت على النحو التالي:

H_0: لا يوجد فروق ذو دلالة احصائية بين آراء عينتي الدراسة في أن تطبيق الحُكومة الإلكترونية الالكترونية **بمُراعاة استراتيجية الوقاية** سيكون **لها أثراً و دوراً فعالاً** في تحقيق **غاية** الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي.

H_0: لا يوجد فروق ذو دلالة احصائية بين آراء عينتي الدراسة في أن تطبيق الحُكومة الإلكترونية الالكترونية **بمُراعاة استراتيجية فرض القوة** سيكون لها **أثراً و دوراً فعالاً** في تحقيق **غاية** الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي.

H_0: لا يوجد فروق ذو دلالة احصائية بين آراء عينتي الدراسة في أن تطبيق الحُكومة الإلكترونية الالكترونية **بمُراعاة استراتيجية امكانية الوصول إلى المعلومة (التخويل)** سيكون لها **أثراً و دوراً فعالاً** في تحقيق **غاية** الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي.

H_0: لا يوجد فروق ذو دلالة احصائية بين آراء عينتي الدراسة في أن تطبيق الحُكومة الإلكترونية الالكترونية **بمُراعاة استراتيجية بناء القُدرات** سيكون لها **أثراً و دوراً فعالاً** في تحقيق **غاية** الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي.

و بهذا؛ كان التسلسل في اختبار الفرضيات الفرعية على النحو التالي:

* نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى و مُناقشتها *

H_0: لا يوجد فروق ذو دلالة احصائية بين آراء عينتي الدراسة في أن تطبيق الحُكومة الإلكترونية الالكترونية بمُراعاة استراتيجية الوقاية سيكون لها أثراً و دوراً فعالاً في تحقيق غاية الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي... يُلاحظ من نتائج الاختبار الموضحة في الجدول **(5)** التالي:

تـم قبول الفرضية المبدئية الصفرية ($H_0: \mu_1 = \mu_2$) لكل فقرة تُقيس الآراء حول دور استخدام استراتيجية الحكومة الالكترونية بمُراعاة استراتيجية الوقاية في تحقيق أهدافاً من أهداف حُوكمة القِطاع العامّ الليبي؛ لأن مُتوسط الرتب للآراء عن كل فقرة كان مُتجانساً بين العينتين المُستقلتين ودال احصائياً ، وبهذا نستنتج أنه لا يوجد فروق ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية **(5%)** بين آراء عينتي الدراسة المُستقلتين؛ و يُمكن تفسر هذه النتيجة بشكل عام، هو أن هناك تجانس بين آراء عينتي الدراسة، و بمستوى دلالة للمشاهدات عام **(Sig)** قد بلغ **(0.334)**، وهو **أكـبر** من مستوى المعنوية **(5%)**؛ ولهذا تم قبول الفرضية المبدئية الصفرية (H_0) للفرضية الفرعية الأولى ؛ وهـــذا القبول تفسيره إن عينتي الدراسة المُستقلتين مُتجانستين في الرآي، **على أن:** تطبيق اســتراتيجية الحُكومة الالكترونية بمُراعاة اســـتراتيجية

الجدول(5) : نتائج اختبار (Man-Whitney) اللامعلمي الخاصة بالفرضية الفرعية الأولى الدراسة

البيـــــان	(U)	متوسط الرتب للآراء العينتين المُستقلتين		قيمة (z) المحسوبة	مستوى الدلالة للمشاهدات (Sig)	القرار الاحصائي
		العينة الأولي (المجلس)	العينة الثانية (ديوان المحاسبة)			
حسب رأيك؛ ما أثر تطبيق استراتيجية الحكومة الالكترونية بمُراعاة استراتيجية الوقاية على المُتغيرات التالية:						
X_1- سيخلق بيئة أفضل للأعمال، لأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومة سيعمل على: • تبسيط القواعد والإجراءات وتحقق الارتقاء بجودة الخدمات الادارية والمالية التي يُقدّمها القِطاع العامّ. • تبسيط التفاعل والتعامُلات بين قطاع الحكومة وقطاعات الأعمال.	**8.00**	**8.170**	**4.830**	**-1.782**	**0.075**	قبول الفرضية المبدئية ($H_0: \mu_1 = \mu_2$)
	15.50	**6.920**	**6.080**	**-0.431**	**0.667**	
X_2- سيتحقق الرضى من جانب المواطـــــنين.	**15.00**	**7.000**	**6.000**	**-0.518**	**0.604**	
X_3- ستنتفي الحاجة إلى مُراجعة الدوائر الحكومية للحصول على التعليمات وتقديم البيانات للموظف الحكومي الذي يستقبل المراجعين..	**15.00**	**7.000**	**6.000**	**-0.494**	**0.621**	
X_4- سيتحقق مبدأ تكافُؤ الفُرَص بين كافة شرائح المواطنين.	**12.00**	**7.500**	**5.500**	**-1.017**	**0.309**	
X_5- سوف تتوفر أساليب الحماية اللازمة للمُلكيّة العامّة، التي تُراعي الأطراف ذات العلاقة..	**9.00**	**8.000**	**5.000**	**-1.553**	**0.120**	
X_6- ستُساهم في الحد من إساءة استخدام موارد الدولة، وإدارة المال العامّ، وعدم استغلالها لأغراض خاصّة.	**10.00**	**7.830**	**5.170**	**-1.441**	**0.150**	
النتيجة العامة للاختبار(Man-Whitney)	***12.000***	***7.500***	***5.500***	***-0.966***	***0.334***	

الوقاية سيكون لها أثراً و دوراً فعالاً في تحقيق غاية الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي .

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية و مُناقشتها

H_0: لا يوجد فروق ذو دلالة احصائية بين آراء عينتي الدراسة في أن تطبيق الحُكومة الإلكترونية الالكترونية بمُراعاة استراتيجية فرض القوة سيكون لها أثراً و دوراً فعالاً في تحقيق غاية الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي.. بتفحص نتائج اختبار **(Man-Whitney)** اللامعلمي المُبينة في الجدول **(6)**التالي :

الجدول(6) : نتائج اختبار (Man-Whitney) اللامعلمي الخاصة بالفرضية الفرعية الثانية الدراسة

البيـــــان	(U)	متوسط الرتب للآراء العينتين المُستقلتين		قيمة (z) المحسوبة	مستوى الدلالة للمشاهدات (Sig)	القرار الاحصائي
		العينة الأولي (المجلس)	العينة الثانية (ديوان المحاسبة)			
حسب رأيك؛ما أثر تطبيق استراتيجية الحكومة الالكترونية بمُراعاة استراتيجية فرض القوة على المُتغيرات التالية:						
X_1- ستُعزز إدارة البرامج، وتقديم كافّة الخدمات –بالذات المالية- بفعاليّة وكفاءة..	18.00	6.500	6.500	0.00	1.00	قبول الفرضية المبدئية ($H_0: \mu_1 = \mu_2$)
X_2- ستُمكن من تحقيق المُطابقة من خلال اتّخاذ الإجراءات، والقرارات الإداريّة، بناءً على التشريعات النافذة.	18.00	6.500	6.500	0.00	1.00	
X_3- ستُلبي توقّعات الأطراف المُرتبطة بالنزاهة، والشفافيّة، والمُساءلة..	18.00	6.500	6.500	0.00	1.00	
X_4- ستُرفع مُستوى قدرات الدوائر الحكومية من خلال تعزيز وتطوير الأداء الاداري والمالي المؤسسي عن طريق المتابعة والتقييم بشكل مستمر..	18.00	6.500	6.500	0.00	1.00	
النتيجة العامة للاختبار(Man-Whitney)	18.000	6.500	6.500	0.00	1.000	

يتبين ضرورة قبول الفرضية المبدئية الصفرية ($H_0: \mu_1 = \mu_2$) لكل فقرة تُقيس دور استخدام استراتيجية الحكومة الالكترونية بمُراعاة استراتيجية فرض القوة(التنفيذ) في تحقيق غايةً آخـري من غايات حوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي.؛ لأن مُتوسط الرتب للآراء عن كل فقرة كان هـو الأخــر مُتجانساً بين العينتين المُستقلتين، وبهذا نستنتج أنه لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية بمُستوى دلالة للمُشاهدات عام(**Sig**) بلغ **(1.00)** وهو **أكـبر** من مُستوى المعنوية **(5%)**؛ وبهذا تُقبل الفرضية المبدئية الصفرية(H_0) للفرضية الفرعية الثانية؛ وتفسير هذا القبول إن عينتي الدراسة المُستقلتين مُتفقتين(متجانستين) في الرآي، **على أن:** تطبيق استراتيجية الحُكومة الالكترونية بمُراعاة استراتيجية فرض القوة(التنفيذ) سيكون لها أثراً ودوراً فعالاً في تحقيق غاية الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي .

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة و مُناقشتها

H_0: لا يوجد فروق ذو دلالة احصائية بين آراء عينتي الدراسة في أن تطبيق الحُكومة الإلكترونية الالكترونية بمُراعاة استراتيجية امكانية الوصول إلى المعلومة (التخويل) سيكون لها أثراً و دوراً فعالاً في تحقيق غاية الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي، وبمُطالعة نتائج الاختبار الموضحة في الجدول(7) التالي:

الجدول(7) : نتائج اختبار (Man-Whitney) اللامعلمي الخاصة بالفرضية الفرعية الثالثة الدراسة

البيـــــان	(U)	متوسط الرتب للآراء العينتين المُستقلتين		قيمة (z) المحسوبة	مستوى الدلالة للمشاهدات (Sig)	القرار الاحصائي
		العينة الأولى (المجلس)	العينة الثانية (ديوان المحاسبة)			
حسب رأيك؛ ما أثر تطبيق استراتيجية الحكومة الالكترونية بمُراعاة استراتيجية امكانية الوصول إلى المعلومة على المُتغيرات التالية:						
X_1- ستُساهم وتعزز من تطبيق مبدأ المُساءلة والمُحاسبة في مختلف مستويات الدوائر الحكوميّة..	**7.00**	**8.330**	**4.670**	**-1.899**	**0.058**	
X_2- **ستُعزز القدرة على تقديم خدمات أفضل للمُستفيدين من خـــلال:** • توفير الوصول إلى المعلومات و الردود على طلبات الحصول على كافة الخدمات التي يرغبها المُستفيدين؛ بطريقة الخدمة الذاتية من خلال الإنترنت أو انظمة الهاتف الذكية حتى خارج اوقات الدوام الرسمية. • ستُمكن أتمته الردود على طلبات الحصول على كافة الخدمات التي رغبها المُستفيدين بما يضمن توفير وقت و طاقة الموظفين. • ستُقدم خدمات أفضل لأولئك المراجعين الذين يتصلون مُباشرة أو يحضرون بأنفسهم لإنجاز بعض الأعمال الاستثنائية..	**7.50**	**8.250**	**4.750**	**-2.021**	**0.043**	قبول الفرضية المبدئية ($H_0: \mu_1 = \mu_2$)
	17.00	**6.670**	**6.330**	**-0.192**	**0.847**	
	11.00	**7.670**	**5.330**	**-1.206**	**0.228**	
X_3- ستجعل جميع موظفي – بالذات المحاسبين- القطاع الحكومي مُلتزمين بتطبيق القوانين والانظمة.	**12.00**	**7.500**	**5.500**	**-1.016**	**0.310**	
X_4- ستضمن مبدأ العدل، والنزاهة، والشفافيّة، في استخدام موارد الدولة، وإدارة المال العامّ، بإتاحة النفاذ للجميع المُستندات والوثائق الإدارية ، الخاصة بالخدمة ومعاملتهم على قدم المساواة دون تحيّز أو تمييز لأسباب غير موضوعيّة وقانونيّة.	**3.00**	**9.00**	**4.00**	**-2.544**	**0.011**	
النتيجة العامة للاختبار (Man-Whitney)	**7.000**	**8.33**	**4.67**	**-1.780**	**0.075**	

يتبين أنه تم قبول الفرضية المبدئية الصفرية ($H_0: \mu_1 = \mu_2$) عند معنوية مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لكل فقرة تُقيس دور استخدام استراتيجية الحكومة الالكترونية بمُراعاة استراتيجية امكانية الوصول إلى المعلومة في تحقيق غاية الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي ؛ لأن مُتوسط الرتب للآراء عن كل فقرة كان مُتجانساً بين العينتين المُستقلتين ودال احصائياً ، كما تبين وبشكل عام، أن هناك تجانس بين آراء عينتي الدراسة، و بمستوى دلالة للمشاهدات عام **(Sig)** قد بلغ **(0.075)** وهو **أكـبر** من مستوى المعنوية **(5%)**؛ وبناءً عليه قُبلت الفرضية (H_0) للفرضية الفرعية الثالثة؛ وهذا القبول تفسيره إن عينتي الدراسة المُستقلتين مُتفقتين في الرآي **على أن**: تطبيق استراتيجية الحُكومة الالكترونية بمُراعاة امكانية الوصول إلى المعلومة (التخويل) سيكون لها أثراً و دوراً فعالاً في تحقيق غاية الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي .

* نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة و مُناقشتها*

H_0: لا يوجد فروق ذو دلالة احصائية بين آراء عينتي الدراسة في أن تطبيق الحُكومة الإلكترونية الالكترونية بمُراعاة استراتيجية بناء القُدرات سيكون لها له أثراً و دوراً فعالاً في تحقيق غاية الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي.. بمُعاينة نتائج الاختبار الموضحة في الجدول (8) التالي يتبين أن:

الجدول(8) : نتائج اختبار (Man-Whitney) اللامعلمي الخاصة بالفرضية الفرعية الرابعة الدراسة

البيـــــان	(U)	متوسط الرتب للآراء العينتين المُستقلتين		قيمة (z) المحسوبة	مستوى الدلالة للمشاهدات (Sig)	القرار الاحصائي
		العينة الأولي (المجلس)	العينة الثانية (ديوان المحاسبة)			
حسب رأيك؛ ما أثر تطبيق استراتيجية الحكومة الالكترونية بمُراعاة استراتيجية بناء القُدرات على المُتغيرات التالية:						
X_1- ستحد من المشاكل الادارية و التنظيمية والاجتماعية التي تُساعد على الرشوة وغيرها.	6.00	7.500	4.200	-1.773	0.076	قبول الفرضية المبدئية ($H_0: \mu_1 = \mu_2$)
X_2- ستساهم في تحقيق حالة من الاستقرار المالي لمختلف الدوائر الحكومية.	11.00	6.670	5.200	-0.782	0.434	
X_3-ستُمكننامن تحقيق الأهداف الوطنية الاستراتيجية وتحقيق حالة من الاستقرار الماليّ للدولة عامة.	15.00	6.000	6.000	0.00	1.000	
X_4- ستُعزز من تنفيذ الأعمال بانسيابية بين كافة الأطراف ذات العلاقة.	6.00	7.500	4.200	-1.927	0.054	
X_5- ستُحسن نوعيّة الحياة في المُجتمعات من خلال إمكانية الوصول إلى الجماعات المهمّشة وتمكينهم، من المُشاركة، وتوفير السلع والخدمات لهم.	12.00	5.500	6.600	0.591	0.555	
X_6- ستساهم في الاستغلال الأمثل للطاقات البشرية بفعل احتواء المعلومات بشكل رقمي, وسيصبح بالمُستطاع توجيه الطاقات البشرية للعمل على مهام وأعمال أكثر إنتاجية.	13.500	6.250	5.700	-0.316	0.752	
X_7- ستُمكننا من إنشاء مُؤسَّسات، أنظمة فعالة لإدارة مخاطر العمل المؤسسي وتخفيف آثار المخاطر والأزمات المالية.	1.50	8.250	3.300	-2.659	0.008	قبول الفرضية البديلة ($H_1: \mu_1 \neq \mu_2$)
X_8- ستُساهم في زيادة إنتاجيّة الموظفين الحكوميين، والحدّ من النفقات العامة من مكاتب، واستهلاك الورق.	5.00	7.670	4.000	-2.047	0.041	
X_9- ستوفر نظام دقيق للمراجعة والمُحاسبة..	4.00	7.830	3.800	-2.252	0.024	
النتيجة العامة للاختبار(Man-Whitney)	7.000	7.600	4.670	-1.471	0.141	

وجهة نظر عينتي الدراسة كانت تتباين بخصوص العبارات الـ(9) التي تُقيس دور استخدام استراتيجية الحكومة الالكترونية بمُراعاة استراتيجية بناء القُدرات في تحقيق عدداً أخـر من أهداف حوكمة القِطاع العامّ الليبي؛ فقد تبين وجود اختلاف في الرأي حول العبارات(X_9-X_8-X_7)؛ وبناءً عليه تم قبول الفرضيات البديلة (H_1) لها، لأن مستوى دلالة المشاهدة كانت أقل من مستوى المعنوية(5%)؛ أما العبارات الـ (6) الأخرى؛ فكان الإجابة بخصوصها تتميز بالتوافق حولها وبمُستوى مُشاهدات زاد عن (0.054)، إي تم قبول الفرض الصفري لها(H_0)؛ **وهنا نستنتج**: أنه بشكل عام لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية بمستوى دلالة للمشاهدات (Sig) فقد بلغ (0.141)

وهو **أكبر** من مستوى المعنوية **(5%)**؛ ولهذا نقبل الفرضية الصفرية (H_0: $\mu_1 = \mu_2$) للفرضية الفرعية الرابعة؛ وتفسير ذلك هو إن مُفردات عينتي الدراسة المُستقلتين ليس بينهما تبايناً كبيراً في الرآي على أن: تطبيق استراتيجية الحُكومة الالكترونية بمُراعاة استراتيجية بناء القُدرات سيكون لها أثراً و دوراً فعالاً في تحقيق غاية الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي .

نتائج اختبار الفرضية الرئيسة و مُناقشتها

من خلال مصفوفة نتائج اختبار(Man-Whitney) ، الموضحة في الجدول **(9)** التالي:

الجدول (9) : مصفوفة نتائج اختبارات (Man-Whitney) للفرضيات الفرعية للدراسة

الفرضيات الفرعية	(U)	متوسط الرتب للآراء العينتين المُستقلتين		قيمة (z) المحسوبة	مستوى الدلالة للمشاهدات (Sig)	القرار الاحصائي
		العينة الأولي (المجلس)	العينة الثانية (ديوان المحاسبة)			
H_0: لا يوجد فروق ذو دلالة احصائية بين آراء عينتي الدراسة في أن تطبيق الحُكومة الإلكترونية الالكترونية بمُراعاة استراتيجية الوقاية سيكون لها أثراً و دوراً فعالاً في تحقيق غاية الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي.						
نتيجة اختبار (Man-Whitney)	12.000	7.500	5.500	-0.966	0.334	قبول(H_0)
H_0: لا يوجد فروق ذو دلالة احصائية بين آراء عينتي الدراسة في أن تطبيق الحُكومة الإلكترونية الالكترونية بمُراعاة استراتيجية فرض القوة سيكون لها أثراً و دوراً فعالاً في تحقيق غاية الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي.						
نتيجة اختبار (Man-Whitney)	18.000	6.500	6.500	0.00	1.000	قبول(H_0)
H_0: لا يوجد فروق ذو دلالة احصائية بين آراء عينتي الدراسة في أن تطبيق الحُكومة الإلكترونية الالكترونية بمُراعاة استراتيجية امكانية الوصول إلى المعلومة سيكون لها أثراً و دوراً فعالاً في تحقيق غاية الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي.						
نتيجة اختبار (Man-Whitney)	7.000	8.33	4.67	-1.780	0.075	قبول(H_0)
H_0: لا يوجد فروق ذو دلالة احصائية بين آراء عينتي الدراسة في أن تطبيق الحُكومة الإلكترونية الالكترونية بمُراعاة استراتيجية بناء القُدرات سيكون لها أثراً و دوراً فعالاً في تحقيق غاية الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي.						
نتيجة اختبار (Man-Whitney)	*7.000*	*7.600*	*4.670*	*-1.471*	*0.141*	قبول(H_0)
الفرضية الرئيسة للدراسة						
H_0: لا يوجد فروق ذو دلالة احصائية بين آراء عينتي الدراسة في أن تطبيق الحُكومة الإلكترونية سيكون لها أثراً و دوراً فعالاً في تحقيق غاية حُوكمة القِطاع العامّ الليبي.						
النتيجة العامة للاختبار (Man-Whitney)	15.000	6.000	7.000	-0.561	0.575	قبول(H_0)

والتي تمثل نتائج الفرضيات الفرعية للدراسة، **أصبح بالإمكان الإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة: هل سيكون لاستراتيجية الحُكومة الإلكترونية دور فعالاً في تحقيق غاية الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي من وجهة نظر مُجتمع الدراسة؟** وفقاً للتسلسل التالي:

1- **بخصوص نتائج الفرضيات الفرعية:** نلاحظ وبشكل عام لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية فقد تراوحت قيم المُشاهدات ما بين**(1.000-0.075)**؛ وهى **أكبر** من مستوى المعنوية **(α≥0.05)**، ولهذا قُبلت الفرضية ($H_0: \mu_1 = \mu_2$) للفرضيات الفرعية الأربع ، وهذا النتيجة يُمكن تفسيرها مبدئياً بعدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة احصائية بين آراء المبحوثين، **في أن:** تطبيق الحُكومة الالكترونية – بمُراعاة استراتيجياتها الأربع الرئيسة– سيكون لها أثراً و دوراً فعالاً في تحقيق غاية الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي

2- **أما عن نتيجة الفرضية الرئيسة:** فعند استخدام نفس الاختبار (Man-Whitney) بمُستوى معنوية (α≥0.05)؛ على كافة العبارات أو الفقرات السابقة والخاصة بالفرضيات الفرعية مُجتمعةً، والتي تُمثل في مُجملها فقرات للفرضية الرئيسية للدراسة ، سالفة الذكر ، تبين مستوى الدلالة للمشاهدات(Sig) معاً قد بلغ **(0.773)**؛هو أكبر من مستوى المعنوية **(α≥0.05)**؛ ولهذا قُبلت الفرضية ($H_0: \mu_1 = \mu_2$)؛ **وهذا تفسيره أن:** عينتي الدراسة المُستقلتين**(المحاسبين بالمجلس البلدي طبرق – مراقبي الحسابات الحكومية بديوان المحاسبة طبرق)** مُتفقتين(مُتجانستين) في الرآي على أن: تطبيق استراتيجية الحكومة الالكترونية **سيكون لها أثراً و دوراً فعالاً** في تحقيق غاية الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي؛ عند معنوية مستوى **(α≥0.05)**؛ وبهذا تم تحقق الهدف الرئيس للدراسة، وهو الاجابة سؤالها الرئيس بالقول إن: **نعم سيكون لتطبيق الحُكومة الإلكترونية انعكاساً ايجابياً على تحقيق غاية الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي؟**

3- النتائج المُتعلقة بالاختبارات الثانوية للدراسة:

- **نتائج الدراسة المُتعلقة بإختبار وصف أهم الأفكار التي طرحها المُستقصي منهم لتحقيق غايات الحوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي:** عند طرح سؤال مفاده: ما الأفكار التي تطرحونها لتحقيق غايات الحوكمة الرشيدة في القطاع العام الليبي ؟ قدمت عينتي الدراسة مجموعة من الافكار والاقتراحات، كان أهمها وأكثرها تكراراً: مُراعاة مُتغير الشخص المُناسب في المكان المُناسب، التخلص من الاشخاص المُستفيدين من الفوضى المُصاحبة للنظام الحكومي التقليدي، وضرورة وجود النية الصادقة لصاحب القرار، وتوفير البنية التحتية لتقنية الاتصالات التي تحتاجها الحكومة الالكترونية خاصة في المناطق الريفية، ونشر الوعي والثقافة والانضباطية لدى المواطن الليبي.

- **نتائج الدراسة المُتعلقة بإختبار وصف المُستقصي منهم أهم المُعوقات التي تحول دون تطبيق الحكومة الالكترونية لأجل تحقيق غايات الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي:** اجتمعت آراء المُستقصي منهم، على أن المعوقات عديدة ، **ولكن بإيجاز تكمن في الآتي:** عدم توفر البنية التحية لتقنية الاتصالات لكافة شرائح افراد المجتمع، ندرة الحوافز المادية والمعنوية للموظفين العاملين بالقِطاع العامّ الليبي ، ونقص التدريب والتطوير للكادر الوظيفي، وضعف الأداء للأنظمة الرقابية ، وبالذات في مسألة اتخاذ الاجراءات الرادعة ضد المُخالفين لمبادئ حُوكمة القِطاع العامّ ، إضافة عدم توفر نظام أمني سياسي مُستقر.

الاستنتاجات و التوصيات

انتهت هذه الدراسة إلى الاستنتاجات و التوصيات التالية:

أولاً: الاستنتاجات:

في ضوء ما تم عرضه في الجانب النظري؛ وما توصل إليه الباحثان في الجانب الميداني ،تم التوصل إلى العديد من الاستنتاجات؛ تفاصيلها على النحو التالي:

* نتائج الجانب النظري للدراسة: تبين أن الحُكومة الإلكترونية ما هي إلا أداة رقابية يعتريها القصور، لكن ثمة سبب ساهم في إلتجاء الحكومات إلى استخدامها ، هو كونها أحد الأدوات المُهمة والتي لها دورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية، وبالذات في جانب الحوكمة الرشيدة، لما لها من مرونة كاملة وحرية واسعة وقدرة عالية على التوافق مع جُل مبادئ وأهداف الحُوكمة وبالذات حُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ ، فالدلائل تُشير إلى أن الحكومة الإلكترونية ستُساهم في تحقيق غاية الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي ، ولهذا يُمكن اعتبارها أداة ناجحة ومقوم مُهم في غاية الحوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي، وستحقق حققت نجاحات مُبهرة.
* **النتائج الثانوية للجانب الميداني للدراسة:** لقد كشف عن العديد من النتائج والتي كانت بمثابة تحقيق لأهداف الدراسة، منها:

1. كشفت نتائج التحليل الوصفي، أن المُستقصي منهم قد حددوا أفكاراً وأدوات لتحقيق غايات الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي، **يمكن إيجازها في الآتي:** مُراعاة مُتغير الشخص المُناسب في المكان المُناسب، وضرورة وجود النية الصادقة لصاحب القرار، توفير البنية

التحتية لتقنية الاتصالات في كافة المناطق بالدولة الليبية، ونشر الوعي والثقافة والانضباطية لدى الشعب الليبي، وحل اشكالية الانقسام السياسي لمؤسسات الدولة الليبية.

2. اجمعت آراء المُستقصي منهم، على عدد من المُعوقات التي تحول دون تطبيق الحكومة الالكترونية لأجل تحقيق غاية الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي؛ كان أهمها:عدم توفر البنية التحية لتقنية الاتصالات لكافة شرائح افراد المجتمع، ندرة الحوافز المادية والمعنوية للموظفين العاملين بالقِطاع العامّ الليبي، نقص التدريب والتطوير للكادر الوظيفي، وضعف الأداء للأنظمة الرقابية ، وبالذات في مسألة اتخاذ الاجراءات الرادعة ضد المُخالفين لمبادئ الحُوكمة الرشيدة ، إضافة عدم توفر نظام أمني سياسي مُستقر.

* **النتائج الرئيسة للجانب الميداني للدراسة:** كشفت نتائج التحليل الاحصائي الاستدلالي (Man-Whitney) وجود اتفاق في الرآي بين عينتي الدراسة المُستقلتين على إن:" **استخدام استراتيجية الحكومة الالكترونية سيكون لها دوراً فعالاً في تحقيق غاية الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي"**، بمراعاة استخدام و تطبيق الاستراتيجيات الاربع الرئيسة للحكومة الالكترونية والتي أكد عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، -كما اسلفنا -، هي: استراتيجية الوقاية، استراتيجية فرض القوة(التنفيذ)،استراتيجية أمكانية الوصول إلى المعلومة، استراتيجية بناء القُدرات.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة تقدم التوصيات التالية:

1. يوصي الباحثان و يؤكدان على أن هناك قيود ستحد من دور الحُكومة الإلكترونية في تحقيق غاية الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي؛ يجب مُراعاتها والعمل على الحد منها، و هي:

- عدم توفر البنية التحية لتقنية الاتصالات التي تُصل بالخدمات عبر الانترنت إلى كافة شرائح أفراد المجتمع.
- ضعف الأداء للأنظمة الرقابية، وبالذات في مسألة اتخاذ الاجراءات الرادعة ضد المُخالفين لمبادئ الحُوكمة الرشيدة ، إضافة عدم توفر نظام أمني سياسي مُستقر.

2. يؤكد الباحثان على ضرورة العمل على زرع ثقافة مفهوم الحكومة الرقمية و الحُوكمة الرشيدة؛ لما لهما من دور في تكريس الشفافية والمشاركة المدنية، وذلك من خلال توظيف الوسائط التكنولوجيّة الحديثة في مجال التعامل بين الحكومة والمواطن وغيره من المتعاملين معها.
3. إجراء دراسات تطبيقية دورية من قبل المهتمين للتعرف على نقاط الضعف والقوة الكامنة عند استخدام استراتيجيات الاربع الحُكومة الالكترونية كأداة لتحقيق غاية الحُوكمة الرشيدة في القِطاع العامّ الليبي ، وإجراء التعديلات اللازمة عليها.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. أبو المغايض، يحي محمد، (1425هـ) ،(2004)، الحكومة الإلكترونية، ثورة على العمل الإداري التقليدي، الريا .
2. أبو عليان، صهيب يوسف، (2016)،"دور الحكومة الالكترونية في مكافحة الفساد الاداري" ،صحيفة دنيا الوطن، مُتاح على الرابط: https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/406419.html
3. البسام، بسام عبدالله، (2016)، الحوكمة في القطاع العام ، المملكة العربية السعودية ، مركز البحوث ، معهد الإدارة العامة.
4. الخضيري ، محسن محمد، (بدون تاريخ)، حوكمة الشركات ، مجموعة النيل العربية للنشر.
5. الشيخي ، أحمد سعد،(2018). حوكمة الجامعات وعلاقتها بالأداء: دراسة حالة على جامعة بنغازي واقع مؤتمر العلمي الثاني المشترك :الحوكمة في المؤسسات الليبية :الواقع والطموح حول ؟؟؟؟ يومي (11-12نوفمبر 2018) جامعة عمر المختار، البيضاء.
6. الدويكات، سناء ،(2018)، مفهوم الحكومة الإلكترونية وأهدافها، النسخة مُتاحة على الرابط: https://mawdoo3.com
7. الشبعاني، منى محمد على ،(2011)، دراسة تحليلية لمدى تأثير نظم دعم القرار المجموعة على الاداء المهني للمراجع : مدخل مقترح، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ،مصر، جامعة قناة السويس ، كلية التجارة بالإسماعيلية، قسم المحاسبة والمراجعة.
8. العاصي، إيهاب ،(2018)، تطوير القطاع العام ، مجلة موضوع الالكترونية، مُتاح على الرابط : https://mawdoo3.com.2018
9. آل عباس، محمد ،(2017)، مبادئ الحوكمة في القطاع الحكومي السعودي(2)، مُتاح على الرابط: https://www.aleqt.com/2017/08/04/article_1231861.html
10. العيد ،غسان وديع ،(2015)، الإدارة الرشيدة (الحوكمة) في القطاع العام، مجلة الاقتصاد اليوم الالكترونية ، مُتاح على الرابط التالي: https://www.economy2day.com/new
11. القليب، انتصار ،(2007)،" الحكومة الالكترونية مدخل الى التجارة الإلكترونية"، بحث مقدم إلى مؤتمر الاتجاهات المعاصرة لإدارة الحكومية الفلسطينية–جامعة نابلس.

12. الوسلاتي، إسكندر ،(.....)، الحوكمة واليقظة الاستراتيجية والاستشراف ، مُتاح على الرابط التالي: https://www.academia.edu/35102547

13. خالص، مريم (2013) ،"الحكومة الإلكترونية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية.

14. عبدالسيد ، سهام إبراهيم ، وآخرون،(2018).واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في المجلس البلدي الكفرة، وقائع مؤتمر العلمي الثاني المشترك :الحوكمة في المؤسسات الليبية :الواقع والطموح ، يومي (11-12نوفمبر 2018) جامعة عمر المختار، البيضاء.

15. عبدالكريم، عشور (2012)،"دور الحكم الالكتروني في مكافحة الفساد الادارية الولايات المتحدة الامريكية أنموذجاً"، مجلة المفكر، العدد(11)،ص(460-470).

16. عجلان، راضي ،(.....)، من الالكترونية الى الذكية ..فإين مؤسستنا"، مجلة الشروق الالكترونية، النسخة مُتاحة على الرابط: http://www.al-sharq.com/news/details

17. فارس، على محمود ، المنصوري، أمحمد عبدالله،(2018).مؤشرات حول تجربة العراق في تطبيق الحوكمة ، وقائع مؤتمر العلمي الثاني المشترك :الحوكمة في المؤسسات الليبية :الواقع والطموح حول ؟؟؟؟ يومي (11-12نوفمبر 2018) جامعة عمر المختار، البيضاء.

18. محمد الشمس، توفيق ،(1424هـ)،"الحكومة الإلكترونية"، معهد الادارة العامة ، المنطقة الشرقية المملكة العربية السعودية.

19. المقرن، سطام عبدالعزيز، الفرق بين حوكمة الشركات والوزارات، العربية ،(2016)، مُتاح على الرابط : https://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2016/0

ثانياً: المؤسسات العربية:

1. الهيئة الوطنية التونسية لمكافحة الفساد،(2016)، الاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد (2016-2020) .

2. ديوان الفتوى والتشريع الفلسطيني ،(بدون تاريخ)، الحوكمة والأداء المؤسسي في القطاع العام ،الدولة الفلسطينية.

3. مركز الخليج للدراسات الحكومة، (2015)، "الالكترونية تعزز الشفافية وتبسط الإجراءات"، النسخة مُتاحة على الرابط: http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/b7e87bfa-29dc-

4. دليل ممارسات الحوكمة في القطاع العام ،(.....).

5. مؤسسة العربي، مُتاح على الرابط :https://www.alaraby.co.uk/jeel//journalism/2017

6. مدونة الحوكمة الرشيدة ،(2018)، مُتاح عر الرابط :

https://slideplayer.ae/slide/17106737

ثالثاً: المؤسسات الاجنبية:

1. Emunicipality,(2018), The benefits of e-governance for municipalities and citizens" Electronic Copy Available at: www.emunicipality.com,15-08-2016 ،Retrieved 04-10-2018. Edited.
2. ICT Frame,(….), What -is -E-Governance -What- is -the- Type -of- E-Governance, Electronic Copy Available at: https://ictframe.com/what-is-e-governance-what-is-the-type-of-e-governance/
3. Organization For Economic Co-Operation and Development ,Using the OECD Principles of Corporate Governance a boardroom perspective,Paris,(2016)
4. UNDB,(2006)," Fighting Corruption with e-Government Applications " Electronic Copy Availableat:http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un dpadm/ unpan 043296.pdf

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

5. Chadwick. A,(2013) ,E-government,. Electronic Copy Available at: https://www.britannica.com/topic/e-government.
6. Kullabs,(2018), Note on Introduction and Goals of E-Governance, (2018),Electronic Copy Available at: https://www.kullabs. com /classes/subjects/ units/lessons/ notes /note-detail/578
7. Ron. D,(2015), E-Government, European Parliamentary Research Service the world bank Group .E.government . http: WWW.World bank .org\pullicsection\egov.htm.
8. Schopf .J,(2020),Corporate Governance and Firm Innovation: The Effect of Ownership and Board of Directors on R&D Investments, Keimyung University, South Korea, Electronic Copy Available at:,https://www.igi-global.com/chapter /the-governance-effects-of-koreas-leading-e-government-websites/235267
9. Sokim et.al, 2015,"E-government :combatting corruption and contribute to good governance, European Journal of Research in Social Sciences.
10. https://www.World bank .org\pullicsection\egov.htm